جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الإنفاق الحكومي التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر للفترة (2001-2018)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

- تخصص اقتصاد دولي -

من إعداد الطلبة :

- أحمـــد قريبع

تحت إشراف الأستاذ:

- أحمـــد بودغدغ

أعضـــاء لجنة المناقشة

الأستاذ : عبد السلام هلال	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ : أحمـد بودغدغ	جامعة جيجل	مشرفا و مقررًا
الأستاذ : الطاهـر جليط	جامعة جيجل	مناقشا

السنـــة الجامعيـة

2018-2017

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الإنفاق الحكومي التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر للفترة (2001-2018)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

- تخصص اقتصاد دولي -

من إعداد الطلبة :

- أحمـــد قريبع

تحت إشراف الأستاذ:

- أحمـــد بودغدغ

أعضـــاء لجنة المناقشة

الأستاذ : عبد السلام هلال	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ : أحمـد بودغدغ	جامعة جيجل	مشرفا و مقررًا
الأستاذ : الطاهـر جليط	جامعة جيجل	مناقشا

السنـــة الجامعيـة

2018-2017

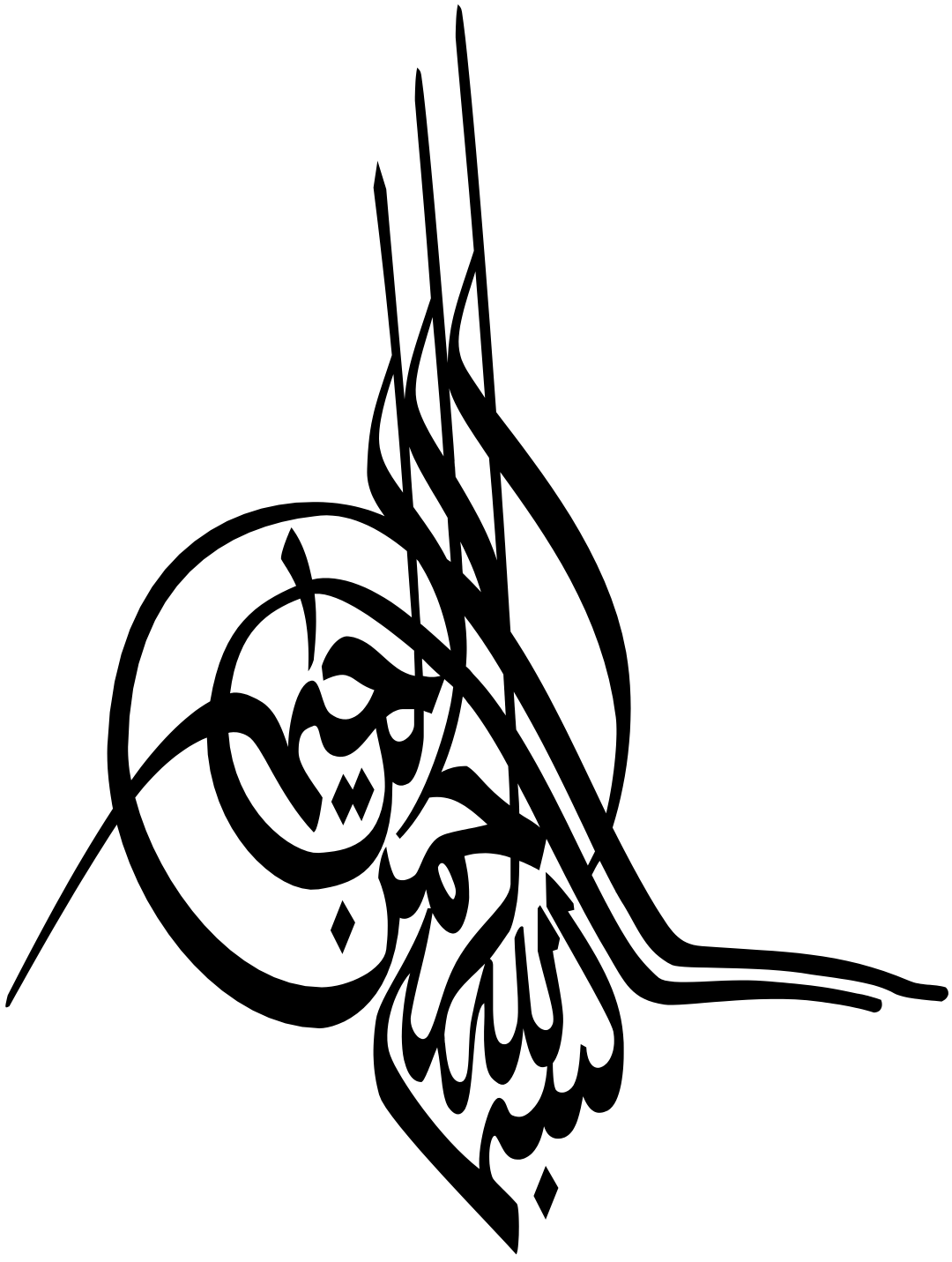
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و تقدير

الحمد و الشكر لله و الصلاة و السلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا و بالقران الكريم المنزل عليه تعلمنا و بسورة العلق أنارت دربنا و فتحت طريق العلم أمام أعين الأنـــام .

وعليه لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ المشرف " أحمد بودغدغ " الذي أنار دربنا بنصائحه و توجيهاته القيمة و إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة .

إهـــــــداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم أما بعد :

إلى من ألقاها دائما بجانبي تفرح لأفراحي و تتألم لأحزاني

إلى الغالية....."أمي"

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي وكان سندا لي في هذه الحياة ... إليك "أبي" الغالي .

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات إلى من تقاسمت معهم دفء العائلة : إلى إخوتي الأعزاء.

إلى رفيق الدرب : عبد السلام .

إلى جميع الأحباب و الأصدقاء

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويات :

فهـــرس	الصفحـــة
الشكر	I
الإهداء	II
فهـرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XI
المقدمـــة العامة	أ-ج
الفصل الأول : الإنفاق الحكومي أسس و مفاهيم	
تمهيد	08
المبحث الأول : ماهية النفقات العامة	09
المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة	09
المطلب الثاني : صور النفقات العامة	11
المطلب الثالث : التقسيمات العلمية للنفقات العامة	15
المبحث الثاني : ضوابط الإنفاق الحكومي و محدداته	18
المطلب الأول : ضوابط الإنفاق الحكومي	19
المطلب الثاني : حدود الإنفاق الحكومي	21
المطلب الثالث : ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي	23
المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	30
المطلب الأول :أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي	30
المطلب الثاني :أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك	32
المطلب الثالث : أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار	33
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني : الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	37

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية	**38**
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	38
المطلب الثاني : أبعاد التنمية الاقتصادية	40
المطلب الثالث : مستلزمات التنمية الاقتصادية	43
المبحث الثاني : تخطيط التنمية الاقتصادية	**48**
المطلب الأول : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	48
المطلب الثاني : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	54
المطلب الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية	59
المبحث الثالث : سياسات التنمية الاقتصادية	**60**
المطلب الأول : السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية	61
المطلب الثاني : السياسة المالية و التنمية الاقتصادية	63
المطلب الثالث : السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية	65
خاتمة الفصل	67
الفصل الثالث : أثر برامج الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2018)	
تمهيد	69
المبحث الأول : عرض برامج دعم الإنفاق الحكومي للفترة (2001-2018)	**70**
المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	70
المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	74
المطلب الثالث : برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	78
المطلب الرابع : برنامج التنمية الخماسي (2015-2019)	82
المبحث الثاني : أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2018)	**84**
المطلب الأول : مؤشر معدل النمو الاقتصادي	84
المطلب الثاني : مؤشر البطالة و التشغيل	87
المطلب الثالث : مؤشر التضخم و سعر الصرف	90

المطلب الرابع : مؤشر الميزان التجاري و ميزان المدفوعات	96
خاتمة الفصل	101
الخاتمة العامة	103
قائمة المراجع	107
الملخص	

قائمة الجداول

قائمــة الجداول :

الرقم	عنوان الجــدول	الصفحة
01	الزيادة المطلقة للنفقات العامة في بعض الدول العربية	24
02	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	71
03	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	72
04	التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009	76
05	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	77
06	التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014	79
07	برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014	80
08	برنامج تطوير الهياكل القاعديـة في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	81
09	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	82
10	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004	85
11	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009	85
12	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014	86
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2015-2018	87
14	تطور معدل البطالة و حجم العمالة في الجزائر 2001-2004	88
15	تطور معدل البطالة و حجم العمالة في الجزائر2005-2009	88
16	تطور معدل البطالة و حجم العمالة في الجزائر2010-2014	89
17	تطور معدلات البطالة للفترة 2015-2018	90
18	تطور معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	91
19	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2015-2018	93
20	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001- 2014	94
21	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2015-2018	95
22	الميزان التجاري الجزائري للفترة 2001-2014.	96
23	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2015-2018	98

24	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2014	99
25	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2018	100

قائمة الأشكال

قائمــة الأشكال :

الرقم	عنوان الجداول	الصفحـة
01	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	18
02	أشكال الجهات الرقابية على النفقات العامة	21
03	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	54
04	تطور معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	92
05	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2001-2014	94
06	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2001-2014	97
07	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2014	99

المقدمة العامة

المقدمـــة العامة .

تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد المختلفة وتعتبر التنمية الاقتصادية أهم عناصر هذا التوازن المنشود , فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة و آلية لتخطيط و تنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية على شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية , من أجل إحداث تغييرات على الطلب الكلي للسلع و الخدمات .

و تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة , و تبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إعتمادات تخصص لتلبية الحاجات العامة لجميع شرائح المجتمع , سعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن , كما أن تطور الدولة و تنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها , أنواعها , تقسيماتها و الضوابط التي تحكمها و كذلك الأثر الناجم عنها على مختلف المتغيرات الاقتصادية .

حيث تعتبر التنمية الاقتصادية في الجزائر الانشغال الرئيسي لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية التسعينات , حيث كان لانهيار البترول مع نهاية الثمانينات آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي و الاستقرار السياسي في البلاد , لذلك راهنت السلطات العمومية على التنمية الاقتصادية كقاطرة أولى لتجاوز الاضطرابات الاجتماعية و الأمنية, لخلق مصداقية للهيئات الرسمية أمام المجتمع المدني و الدولي .

و بحلول الألفية الثالثة و بعد عقد من النزاع الداخلي و الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية أصبحت الجزائر مستعدة لاستئناف العملية التنموية , مستفيدة من التوسع القوي لقطاع المحروقات بدءً من سنة 1999 و بذلك فقد عرفت الخزينة العمومية انتعاشا ماليا استثنائيا و فريداً , مما منح الدولة فرصة العودة إلى الواجهة اعتماداُ على الفكر الكينزي , الذي يؤكد على أن النفقات العامة هي أهم عناصر الطلب الكلي و التي من شأنها التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي , حيث انه يفترض و في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن , فإن الزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة ستعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لهذه الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي .

ومن هذا المنطلق ارتأت السلطات العمومية أن الإيرادات الاستثنائية المرتفعة و المتأتية من صادرات قطاع المحروقات , تمثل فريدة من نوعها لملأ التأخر الكبير في البنى التحتية الأساسية و تخفيض العجز المزمن في حجم و نوع الخدمات العامة , و تحسين ظروف معيشة السكان , و باستخدام سياسة الإنفاق العمومي أطلقت السلطات العمومية سنة 2001 ديناميكية واسعة من برامج إعادة الإعمار و التي تمثلت على وجه الخصوص في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) , و البرنامجين الخماسيين للتنمية للفترة (2010-2014) و (2015-2019) , التي من المفترض أن تعمل على بناء اقتصاد متنوع و منتج . و من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هي إنعكاسات سياسات الإنفاق الحكومي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

و للإجابة عن الإشكالية الرئيسية كان لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي ؟
- ✓ ما هي آلية تأثير الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية ؟
- ✓ ما هي النتائج المحققة من وراء تطبيق البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2019) ؟

1- الفرضيـــات :

- ✓ توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي.
- ✓ يؤثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية من خلال الإنفاق الاستثماري .
- ✓ إن تأثير البرامج التنموية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ضعيف .

2- أسباب اختيار الموضوع :

توجد جملة من الأسباب سمحت باختيار هذا الموضوع وهي ما يلي :

- ✓ الاطلاع و الاهتمام المسبق بهذا الموضوع .
- ✓ معرفة مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات.
- ✓ الوقوف على المخططات التنموية بلغة الأرقام .
- ✓ باعتبار الموضوع جزء من حياتنا اليومية .

3/ أهداف الدراسة :

يمكن تلخيص مبررات اختيار الموضوع في العناصر التالية :

- ✓ استعراض مختلف المشاريع التنموية الكبرى التي أعلنتها السلطات العمومية ضمن مخططاتها التنموية .
- ✓ تحليل و تقييم انعكاس هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- ✓ الخروج بتوصيات تسمح مستقبلا بتعزيز الجوانب الايجابية , وتفادي الأخطاء المرتكبة في المخططات التنموية السابقة .

4/ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في اختبار مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية , كونها تمثل المحرك و المنشط الفعال لزيادة القدرات الإنتاجية و بذلك النمو الاقتصادي , لكن إذا استغلت بالطريقة المثلى في تطبيق السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية .

5/ منهج الدراسة :

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات و الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم الاعتماد على منهجين : المنهج الوصفي لتوضيح كل ما يتعلق بالنفقات العامة و التنمية الاقتصادية , من تقسيمات , استراتيجيات أي كل ما يخص الجانب النظري , و اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المعطيات الإحصائية الموجودة في الجداول و الأشكال المتعلقة بالدراسة بغية تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر .

6/ أدوات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على المعلومات و البيانات اللازمة و هي كما يلي :

- ✓ الكتب المتعلقة بأسس و مبادئ المالية العامة لمعالجة موضوع النفقات العامة .
- ✓ الكتب المتعلقة بالاقتصاد الكلي و التنمية الاقتصادية .
- ✓ مذكرات التخرج المهتمة بنفس الموضوع لجمع بعض المعلومات و البيانات .

- ✓ المجلات و الأبحاث المختصة في هذا الشأن الاقتصادي لجمع آخر تحديث للأرقام والبيانات .
- ✓ تقارير بنك الجزائر .
- ✓ تقارير البنك الدولي.

7/ الدراسات السابقة :

اهتمت العديد من الدراسات التحليلية السابقة بأثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و نذكر منها :

أ- **دراسة كريم بودخدخ (2001-2009)** : و التي جاءت بأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009) , توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الانتعاش الاقتصادي و لكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2009) و أن هذا النمو اقتصر على قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات .

ب- **دراسة عدة أسماء (2001-2014)** : تحت عنوان الأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) , فمن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الأساسي للصادرات الجزائرية , الأمر الذي يشكل علة على الاقتصاد الجزائري و يجعله عرضة للصدمات الخارجية , كما نوه الباحث إلى وجوب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الاقتصادي و التركيز على تنويع و تنمية الصادرات الجزائرية , كما تشير الدراسة إلى أن معدلات النمو المحققة خلال الفترة 2001-2014 هي نتيجة تحسن أسعار النفط بالدرجة الأولى .

8/ تقسيمات الدراسة :

من أجل الوصول إلى الهدف من وراء هذه الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة و كذا الأسئلة المتفرعة عنها قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة و ثلاث فصول تنتهي بخاتمة , و هذا على النحو التالي :

الفصل الأول : بحيث تطرقنا إلى مفاهيم و أسس النفقات العامة من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول عالجنا مفهوم النفقات العامة و تقسيماتها , أما المبحث الثاني فقمنا بعرض ضوابط

الإنفاق الحكومي و محدداته , فيما يخص المبحث الثالث عالجنا آثار النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية .

الفصل الثاني : في هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب النظري للتنمية الاقتصادية , بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث , فالمبحث الأول يعالج مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية مستلزماتها و أبعادها , أما فيما يخص المبحث الثاني تناولنا تخطيط التنمية الاقتصادية من خلال عرض استراتيجيات و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و معوقاتها , أما المبحث الثالث فقد قمنا بعرض علاقة التنمية الاقتصادية مع مختلف السياسات الاقتصادية .

الفصل الثالث : تناولنا في هذا الفصل أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) , قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين , المبحث الأول قمنا بعرض و تحليل جميع البرامج التنموية لدعم الإنعاش للفترة (2001-2019) , و معالجة كل برنامج على حدي , أما الفصل الثاني فخصصناه لتحليل أثر الإنفاق الحكومي على بعض المؤشرات التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

9/ صعوبات الدراسة .

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه و من أهم الصعوبات التي واجهتنا :

- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات و البيانات ذات العلاقة بالبحث و اختلافها من مصدر لآخر
- ✓ فترة الدراسة جاءت بالتوازي مع تنفيذ برنامج الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2001-2019 ما يسمح بتحليل النتائج في المدى القصير فقط .

الفصل الأول : الإنفاق الحكومي أسس ومفاهيم .

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة .

المبحث الثاني :ضوابط الإنفاق الحكومي و حدوده.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي .

تمهيد

مع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة , تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة و مستمرة من حيث مفهومها , و تعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة و القواعد التي تحكمها , والآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عليها .

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات , فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة , و تبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام و إعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد و سعيا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية النفقات العامة , و مبررات اللجوء إليها وكذا تقسيماتها , أما المبحث الثاني سنحاول عرض ضوابط و محددات الإنفاق العام , و كذا ظاهرة تزايد الإنفاق العام أما في ما يخص المبحث الثالث سنعالج اثر الإنفاق العام على الناتج القومي و الاستهلاك ثم الأسعار .

المبحث الأول : ماهية النفقات العامـــة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقات العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيرها على النشاط الاقتصادي , كما انه مع تطور الحاجات الإنسانية و تعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل يجعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية [1].

المطلب الأول : مفهوم النفقات العامة .

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة .

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية) , أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة , كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة [2].

لم يرد في التشريع الجزائري تعريف للنفقة العامة عدا تلك الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة و هذا ما ورد على وجه الخصوص في المادة 06 من قانون 217/84 التي نصت " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها " كما نصت المادة 23 من نفس القانون و الواردة في الفصل المعنون بالنفقات بقولها " تشتمل الأعباء الدائمة للدولة على ما يلي : نفقات التسيير , نفقات الاستثمار , القرض و التسبيقات " [3].

الفرع الثاني : العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها) .

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة و هي :

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام .
- النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة .

---

[1] كريم بودخدخ , **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**- , مذكرة لنيل شهادة ماجيستر , جامعة الجزائر , 2010 , ص 30

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر العاصمة , ط3, 2008, ص 15

[3] بن داود إبراهيم , **الرقابة المالية على النفقات العامة** , دار الكتاب الحديث , القاهرة , مصر , 2009 , ص ص 52, 53

أولا : النفقة العامة مبلغ نقدي .

تقوم الدولة بالإنفاق من اجل الحصول على السلع و الخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة , وتقوم بالإنفاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية , إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات و الإعانات المختلفة , و تكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي , و ذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب تداولها , و استخداماتها حسابيا , و جاء اتحاد النفقة شكلا و نقدا نتيجة , الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي , و الذي تتم فيه معظم المعاملات و المبادلات بواسطة النقود , فيتخذ الإنفاق الحكومي الصورة النقدية مقابل حصول الدولة على السلع و الخدمات التي تحتاج إليها [1].

ثانيا : النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام .

حتى يمكن إعطاء وصف العموم على النفقة العامة كان إلزاما أن تصدر من شخص معنوي عام , أي من الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى الهيئات العامة و من هنا لا تعتبر من قبيل النفقات العامة , النفقات التي يقوم بها الأفراد أو إحدى الهيئات الخاصة حتى و إن كانت موجهة لتحقيق منفعة عامة كأن يتبرع أحد الأفراد بمقدار مالي لأجل إقامة مشروع عام كجامعة أو مستشفى فذلك يدخل ضمن الإنفاق الخاص و ليس الإنفاق العام .

و إضافة إلى هذا المعيار القانوني تم الأخذ بصفة الشخص القائم بالإنفاق العام فاقترح فقهاء آخرون المعيار الوظيفي القائم على التمييز بين النفقات العامة و الخاصة من الجانب الوظيفي للنفقة أي على أساس طبيعة الوظيفة الموجهة إليها [2].

ثالثا : النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة

فلابد أن تكون غاية المنفعة و هدفها تحقيق نفع عام يعود على جميع المواطنين لا على فرد أو فئة معينة بذاتها و يقوم هذا الشرط على ثلاث دعائم :

---

[1] محمد الطيب ذهب , **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر – دراسة حالة الجزائر (2001-2014)** , مذكرة ماستر أكاديمي , جامعة الوادي , 2015 , ص 04 .

[2] بن داود إبراهيم , مرجع سبق ذكره , ص 54

- أولها يتلخص في تبرير النفقة العامة بتوجيهها لتلبية الحاجات العامة و التي تتولى الدولة أو أحد الأشخاص العامة إشباعها .
- ثانيا كون المنفعة المراد تحقيقها مشروعة وفق تبرير النفقة المراد تحقيقها مشروعة وفق ما نظمته الأحكام التشريعية و التنظيمية .
- ثالثا المساواة بين المواطنين في النفع العام كنتيجة المساواة بينهم في تحمل الأعباء العامة

و فكرة المنفعة العامة هي في تطور مستمر و تختلف من بلد إلى آخر و من زمن إلى آخر في الدولة الواحدة و تعددت المعايير في تقدير هذه المنفعة العامة إلا أن المتفق عليه أن تقرير المنفعة العامة متروك أمرها للسلطات السياسية التي لها الحق في أن تقرر الحاجات العامة و المنفعة العامة و التي تخضع بدورها لرقابة السلطة التشريعية[1].

المطلب الثاني : صـــور النفقات العامة .

للنفقات العامة صور مختلفة و متعددة , نحددها فيما يلي :

- أولا : الأجور و المرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين و العمال , و المتقاعدين العاملين في أجهزتها .
- ثانيا : قيم السلع و الخدمات التي تبتعها الدولة و تهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات العامة .
- ثالثا : الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية و إلى الدول والمنظمات الدولية .
- رابعا : تسديد أقساط و فوائد الدين العام الذي تقترضه الدولة .

أولا : الأجور و المرتبات .

تعرف الأجور و المرتبات بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة ثمنا للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا , فأحالتهم الدولة على التقاعد [2] . وتكون على عدة أنواع أهمها :

---

[1] بن داود إبراهيم , المرجع السابق , ص ص 54 55 .

[2] فتحي أحمد ذياب عواد , **اقتصاديات المالية العامة** , دار الرضوان , عمان , الأردن , ط1 , ص ص 61,62 .

1/ راتب رئيس الدولة : يتحدد راتب رئيس الدولة إما بقانون يصدر مع كل موازنة عامة أو عند توليه المنصب مع النص على إمكانية تعديله على وفق تغير الظروف الاقتصادية

2/ رواتب أعضاء البرلمان : تحدد لهم رواتب ليتمكنوا من التفرغ لواجباتهم وأدائها على الوجه الأكمل وكذلك لتشجيع أصحاب الكفاءات لتحمل المسؤولية النيابية , وتحدد هذه الرواتب بقانون عادي أو ينص عليها الدستور .

3/ رواتب الموظفين : عندما تحدد الدولة رواتب موظفيها يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أمورا منها [1]:

– تقوم الدولة بتحديد مرتبات و أجور هذه الفئة الاجتماعية على ضوء تكاليف المعيشة وذلك لأن الموظف الذي يحصل على أجور غير كافية لسد نفقات العيش المناسب قد يدفعه الأمر إلى البحث عن مصادر غير مشروعة كالرشوة من المراجعين أو السرقة من الأموال العامة و عندئذ يصاب الجهاز الإداري بالفساد .

– مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع أخذ المؤهل العلمي و الفني للموظف بنظر الاعتبار ذلك لأن طبيعة الأعمال التي يقدمها الموظفين مختلفة . إذ أن العمل الكتابي يختلف عن العمل الفني (الطبي) .

– عند تحديد المرتبات على الدولة أن تأخذ بنظر الاعتبار مستوى هذه الأجور و المرتبات السائدة في البلدان المجاورة أو المتقدمة اقتصاديا .

– على الدولة أن تقوم بإصدار قانون عام يتناول تنظيم مرتبات الموظفين موضحا شروط الدولة في الخدمة العامة و شروط الترقية في السلم الوظيفي بحيث يصبح هذا الأمر معروفا و ثابتا لدى المجتمع [2].

4/ الرواتب التقاعديـــة : هي مبالغ نقدية تدفع شهريا لأشخاص قضوا خدمة طويلة في دوائر الدولة , وقد أحيلوا إلى التقاعد لأسباب صحية أو لكبر أعمارهم أو عجزهم عن مواصلة الخدمة , وتدفع الدولة هذه الرواتب نقدا تقديرا منها لجهود الموظف و رغبة في توفير عيش كريم لمن أفنى زهرة شبابه في خدمة الدولة ويراعي عند تحديد الرواتب التقاعدية مدة خدمة الموظف و نوع وظيفته و عدد أفراد أسرته و المستوى العام للأسعار [3] .

---

[1] سعيد علي العبيدي , **اقتصاديات المالية العامة** , دار دجلة , عمان , الأردن , ط1 , 2011 , ص 68 .

[2] فتحي أحمد ذياب عواد , مرجع سبق ذكره , ص ص64, 65 .

[3] سعيد علي العبيدي , المرجع السابق , ص 70 .

ثانيا : أثمان المشتريات .

وتمثل أثمان الأدوات و المعدات و الآلات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصصيها لإشباع الحاجات العامة . وتبرز هنا بعض الأمور فالسلطة التي تقوم بعملية الإشراف على الشراء , فقد تكون السلطة المركزية أو عن طريق سلطات لا مركزية متعددة حسب الموارد المطلوبة و الخبرة التي تحتاجها .

أمـا تنفيذ الأشغال العامـة فتكون عن طريق المقاولين بعد الإعلان عن المناقصـــات بشروط معينة ويقدم الراغبون بتنفيذها عروضهم على الأشغال العامة .

أو تقوم الدولة و في حالات معينة و خصوصا إذا كانت تبغي السرية في تنفيذ الأشغال وذلك لخصوصيتها بالاتصال و الاتفاق مع مقاولين معينين دون أن تعلن مسبقا عن طبيعة العمل الذي تقوم به [1]

ثالثا : الإعانات .

هي نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل , ظهر هذا النوع من الإنفاق بعد تطور الدولة عن طريق التدخل بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق أهداف معينة , إما في مرحلة الدولة الحارسة فقد كانت الدولة الحارسة لا تملك و لا ترغب في التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وكانت تقف على الحياة ما استطاعت .

وتكون الإعانات على نوعين [2]:

1/ الإعانات الداخلية:

وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة و توجه لأغراض إدارية , اقتصادية , اجتماعية .

أ- **الإعانات الإدارية** : وهي المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة أو الهيئات المحلية التي تتمتع بشخصية معنوية لمساعدتها على القيام بواجباتها و تقرر الدولة هذه الإعانات على أساس أنها تتحمل جزءا من نفقات هذه الهيئات و قد يتم تخصيص هذه المبالغ لتغطية عجز مالي في ميزانيتها , أو كتلك في

[1] محمد طاقة , هدى العزاوي , **اقتصاديات المالية العامة** , دار المسيرة , عمان , الأردن , ط1 ,2007 , ص 50 .

[2] سعيد علي العبيدي , المرجع السابق, ص 71 .

الكوارث الطبيعيـة أو حـالات الطـوارئ تستخدم الدولـة هذه الإعانات كسـلاح لمراقبـة أعمـال تـلك الهيئات و إرغامها على السير باتجاه سياسة الدولة العامة .

ب- الإعانات الاقتصادية : هي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية لدعم موقفها لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية , وهدفها تشجيع و حماية الإنتاج الوطني و محاربة ارتفاع الأسعار, كما تأخذ صورة مدفوعات نقدية للمشروعات و المنتجين , وهدف هذه الإعانات هو توفير السلع والخدمات للمواطنين بأقل كلفة ممكنة لدعم الأسعار مثلا للمواد الغذائية و المحروقات .

ج- الإعانات الاجتماعية : وهي مبالغ تدفعها الدولة إلى الهيئات أو الأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية فهناك إعانات تخصصها الدولة للأفراد العاطلين عن العمل أي أنها إعانات ضد البطالة , و أساس هذا المفهوم هو أن الدولة لا تتخلى عن المواطنين عندما ينقطعون عن العمل لأن رعاية هؤلاء من صميم واجبها الاجتماعي ومثال ذلك الإعانات الاجتماعية و رعاية دور العجزة و الأحداث .

د- الإعانات السياسية : وهي المبالغ التي تقدمها الدولة إلى المنظمات و المؤسسات التي تربطها بالدولة رابطة سياسية على مستوى الفكر و العمل .

2/ الإعانات الدولية :

و تتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها دولة معينة إلى دولة أخرى , أي أن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات إذ وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة الأخيرة لها في الاتجاه السياسي ومن أمثلتها الإعانات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا الغربية و الإعانات التي يدفعها الاتحاد السوفيتي إلى دول أوروبا الشرقية [1].

رابعا: فوائد و أقساط الدين العام .

قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور أو من الجهاز المصرفي أو من الخارج لأسباب مختلفة قد تكون أسباب مالية صرفية أو أسباب اقتصادية و عادة ما تكون للحكومة قدرة تفوق المؤسسات الخاصة في مجال الاقتراض من حيث مبلغ القرض و شروطه المتضمنة سعر الفائدة و مبلغ القسط و مدة التسديد و موعد بدء التسديد و غير ذلك .

[1] فتحي أحمد ذياب عواد , مرجع سبق ذكره , ص ص 69,68 .

إن تسديد فوائد و أقساط الدين العام يعتبر احد أنواع النفقات العامة و عملية الإنفاق هذه إضافة إلى أنها تحكمها شروط الاقتراض المعلنة وقت عقد القرض إلا انه قد تكون للحكومة غايات أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . إذ يمكن للحكومة أن تستخدم عملية الإنفاق هذه من حيث موعد السداد أو كميته كأداة من أدوات السياسية الاقتصادية و خاصة السياسة المالية لتحقيق أثر مرغوب في الاقتصاد القومي , كأن تكون جزءا من سياسة اقتصادية توسعية عندما يسير الاقتصاد باتجاه الانكماش و الكساد أو جزءا من سياسة اقتصادية انكماشية عندما يعاني الاقتصاد القومي من ضغوط تضخمية [1].

المطلب الثالث : التقسيمات العلمية للنفقات العامة .

يقصد بالتقسيمات العلمية و الاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد [2] .

الفرع الأول : التقسيم الدوري للنفقات العامة .

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرراها الدوري إلى نوعين هما :

نفقات عادية و نفقات غير عادية .

1/ النفقات العادية : ويقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة , أي خلال كل سنة مالية , ومن أمثلتها أجور الموظفين و العمال و أسعار المواد و اللوازم الضرورية لسير المرافق العامة , و نفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك .

والمقصود بالدورية و التكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى و لو اختلف مقدارها من وقت لأخر .

2/ النفقات غير عادية : فهي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة , ولكن تدعو الحاجة إليها , مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية كفيضانات حي باب الواد في 10 نوفمبر 2001 , أو الهزة الأرضية التي ضربت مدينة بومرداس و ضواحيها في 21 مايو 2003 حيث تم رصد أغلفة مالية هامة في قانون المالية 2002 و قانون المالية التكميلي 2003 .

---

[1] سعيد عبيدي , مرجع سبق ذكره , ص 73 .

[2] بن نوار بومدين , **النفقات العامة على التعليم – دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)**, مذكرة لنيل شهادة ماجيستر , جامعة تلمسان , 2011 , ص 21 .

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية , فان النفقات غير عادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض , حيث انه قد يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير عادية فتعتمد إلى تجنيب بعض النفقات و اعتبارها غير عادية حتى يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب , و بذلك تظهر الميزانية متوازنة ولذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات [1].

الفرع الثاني : التقسيم الوظيفي للنفقات العامة .

أدرج الكثير من الكتاب على التمييز بين ثلاث وظائف أساسية للدولة هي الوظيفة الإدارية و الوظيفة الاجتماعية و الوظيفة الاقتصادية , ومن تم يمكن تقسيم النفقات العامة إلى ثلاث أنواع [2] :

1/ النفقات الإدارية : و يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة و اللازمة لقيام الدولة و تشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع و الأمن و العدالة و الجهاز السياسي , وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية و الضرورية لحماية الأفراد داخليا و خارجيا و توفير العدالة فيما بينهم و تنظيم الشؤون السياسية لهم [3] .

2/ النفقات الاجتماعية : وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة و التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد , و ذلك عن طريق تحقيق قدر ممكن من الثقافة و التعليم و الرعاية الصحية للأفراد , و كذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (إعانات الأسر كبيرة الحجم ذات الموارد المحدودة , إعانة العاطلين .. الخ) و أهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم , الصحة , و الثقافة العامة و الإسكان , و أهم هذه النفقات على الإطلاق هي تلك المتعلقة بمرفق التعليم وذلك في كل من البلدان المتقدمة و البلدان النامية .

ويشكل هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلدان المتقدمة وذلك بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية و على التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى .

---

[1] محرزي محمد عباس , **اقتصاديات المالية العامة** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ط2 , 2005 , ص ص 91,90 .

[2] محمد الصغير يعلي , يسرى أبو العلاء , **المالية العامة** , دار العلوم , عنابة , الجزائر , 2003 , ص31 .

[3] سوزي عدلي ناشد , **أساسيات المالية العامة** , منشورات الحبلي الحقوقية , بيروت , لبنان , 1998 , ص 36.

3/ النفقات الاقتصادية : وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي , بخدمات أساسية كالنقل و المواصلات و محطات توليد القوى , و الري و الصرف , كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات العامة و الخاصة , و هذا النوع من النفقات يحتل مكانا بارزا في البلاد النامية نظرا لقيام الدولة بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي [1] .

الفرع الثالث : التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة .

يعتبر هذا التقسيم هو التقسيم التقليدي حيث كان أول من ناد به الاقتصادي الانجليزي " بيجو" " pigou " الذي قسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية أو فعلية و نفقات تحويلية أو ناقلة.

1/ النفقات الحقيقية : هي النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية و ذلك كالمرتبات و أثمان التوريد و المهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية أو الحديثة [2].

فالإنفـــاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولـة للقوة الشرائيـة و ينتج عنها حصولها على السلع والخدمـات و القوى العاملة , فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها .

فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق إنتاج جديد [3].

2/ النفقات التحويلية : فيراد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع و خدمـات ورؤوس أموال بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل , ويعني ذلك أن هذه النفقات تكتفي بتحويل القدرة الشرائية بين الأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابتا حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل , كما و أن المدفوعات التي تقوم بها السلطات العامة في الدولة في هذا الشأن لا تتضمن أي استهلاك عاجل للموارد الحقيقية , و لكن مجرد تحويل للقوة الشرائية [4] .

---

[1] زينب حسين عوض الله , **مبادئ المالية العامة** , الدار الجامعية , بيروت , لبنان , 1998 , ص ص 38,37 .

[2] عادل أحمد حشيش , **أساسيات المالية العامة** , دار النهضة العربية , بيروت , لبنان , 1996, ص 66 .

[3] سوزي عدلي ناشد , **المالية العامة** , منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت , لبنان , 2006 , ص 40 .

[4] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره , ص 67 .

فالنفقات التحويلية لا تؤثر مباشرة في الإنتاج القومي و إنما تستهدف إعادة توزيع الدخل القومي, وهي ثلاث ضروب :

ا- **نفقات تحويلية اجتماعية** : وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية , و التأمينات الاجتماعية .

ب- **نفقات تحويلية اقتصادية** : إذا كانت النفقات التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي فان النفقات التحويلية هدفها تحقيق توازن اقتصادي و من أمثلتها إعانات الاستثمار و الامتيازات الضريبية .

ج- **نفقات تحويلية مالية** : و هي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام و استهلاكه [1], ويمكن وضع الشكل الآتي و الذي يوضح التقسيمات العلمية للنفقات العامة .

الشكل رقم(01): التقسيمات العلمية للنفقات العامة.

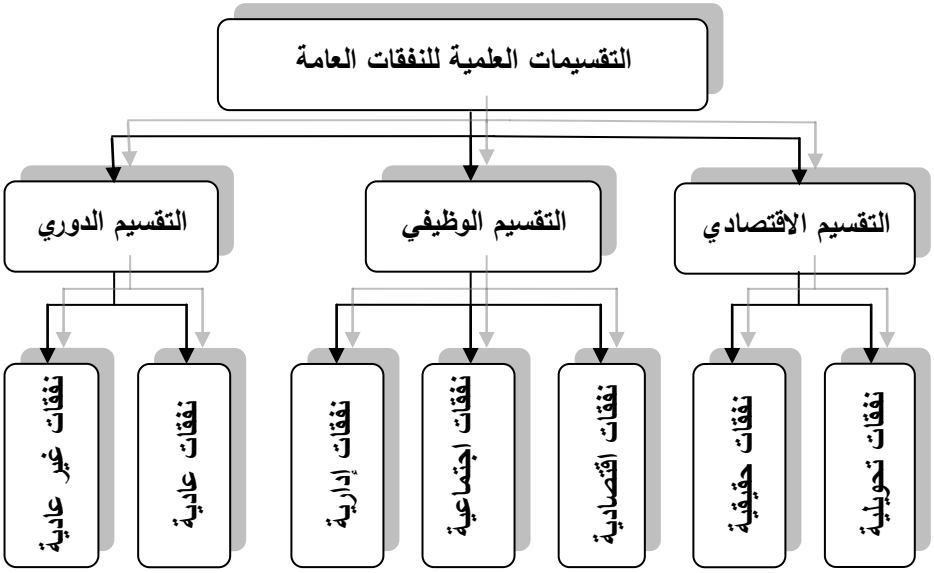

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المبحث الثاني : ضوابــط الإنفاق الحكومي و محدداتــه .

إن انفراد السلطة العمومية بقرار إقرار النفقات العامة لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة , و إنما يكون ذلك وفق معايير و محددات تضبط الحجم الضروري و النوع الأمثل للنفقات العامة الواجب تنفيذها حرصا على إضفاء الفعالية في أثرها على الاقتصاد و المجتمع , و رغم هذه الضوابط

[1] أعمر يحياوي , **مساهمة في دراسة المالية العامة** , دار هومة , الجزائر , 2005 , ص 41 .

والمحددات فإن النفقات العامة في تطور و تزايد مستمر و ذلك راجع إلى أسباب عديدة تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية [1] .

المطلب الأول : ضوابط الإنفاق الحكومي.

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها , بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام , أو ما يطلق عليه دستور النفقات العامة , وهذه الضوابط هي التالية[2] :

1/ ضابـط المنفعة :

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به , تحقيق اكبر منفعة ممكنة , و يعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي و محل اتفاق بين الكتاب , سواء التقليديين أو المحدثين .

وضابط المنفعة أمر منطقي , إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها وبذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له .

و يقصد بتحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الأخر , يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي , كما يعني أيضا أن ينظر إلى المرافق العامة نظرة إجمالية تشاملية لتقدير احتياجات كل مرفق و كل وجه من أوجه الإنفاق في ضوء احتياجات المرافق و أوجه الإنفاق الأخرى , كما يلزم أيضا أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة و أن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة , من جهة أخرى , وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك [3].

---

[1] كريم بودخدخ , مرجع سبق ذكره , ص 43 .

[2] خالد شحادة الخطيب , أحمد زهير شامية , **أسس المالية العامة** , دار وائل للنشر , عمان , الأردن , ط3, 2007 , ص 61 .

[3] سوزي عدلي ناشد , **أساسيات المالية العامة ,** مرجع سبق ذكره , ص ص 52,51 .

2/ ضابط الاقتصاد في المنفعة :

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة حيث أن هذه الأخيرة , بديهيا , تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى اقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع الأموال الضخمة دون تولد أي قيمة مضافة أو تحمل أي منفعة , إلى جانب كل هذا فإن عدم اقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة و اتساع رقعة التهرب و الغش الضريبيين[1] .

حتى يتم تطبيق هذه القاعدة و إدراك الوفرة في التكاليف , لتحقيق الرشد في الإنفاق العام و تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة , يمتد سلطانها إلى كل بند من بنود النفقات العامة و يقف خلفها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة , إلى جانب قطاع إداري عالي الكفاءة , يشعر بمهمته و حدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر و تعاون جهود الرقابة الإدارية و التشريعية التي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف و التبذير و فرض العقاب اللازم على المخالفين [2].

و الرقابة على الإنفاق العام يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة , الهيئات السياسية , وجهات أخرى مستقلة متخصصة , وبذلك فالرقابة تأخذ أشكالا ثلاثة :

1/ الرقابة الإدارية : و هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين و الموظفين و الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات و تنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة و في حدود الاعتماد المقرر له , فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق .

2/ الرقابة السياسية (البرلمانية) : وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية و التشريعية و دور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية , بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام و تخصيصه , و يرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال و الاستجواب و التحقيق و سحب

---

[1] محرزي محمد عباس , **اقتصاديات المالية العامة** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ط4 , 2010 , ص 84 .

[2] خالد شحادة الخطيب , أحمد زهير شامية , مرجع سبق ذكره , ص 63 .

الثقة من الوزير أو الوزارة كلها و حق طلب البيانات و الوثائق عن سير التنفيذ , و حق فحص الحسابات الختامية و إقرارها وحق إقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية , و تظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية و عند اعتماد الحساب الختامي .

3/ الرقابة المحاسبية المستقلة : وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة , و تتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني وفي حدود قانون الميزانية العامة و القواعد المالية السارية , و قد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها [1], ويمكن وضع الشكل الآتي و الذي يوضح اشكال الجهات الرقابية على النفقات العامة :

الشكل رقم (02): أشكال الجهات الرقابية على النفقات العامة .

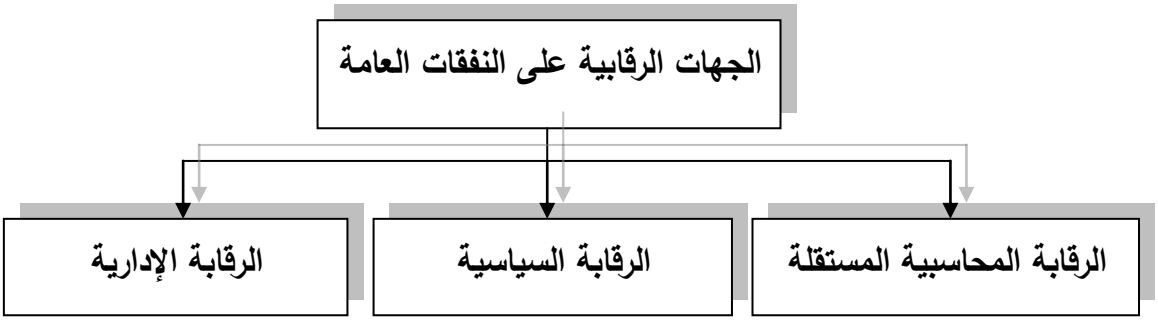

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المطلب الثاني : حدود الإنفاق العام .

لا تعدو النفقات العامة أن تكون في جوهرها سوى مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة , هنا يثور التساؤل عما إذا كانت هناك نسبة معينة من الدخل القومي لا يصح للدولة تجاوزها و هي بصدد تحديد النفقات العامة , و هو الأمر الذي يمكن أن يضع حدودا لهذه النفقات لا يمكن تعديها , أو حجما لا يجوز أن تزيد عليه و قد حدد بعض الاقتصاديين و الماليين التقليديين نسبا معينة من الدخل القومي (تتراوح ما بين 5% و 25%) رأوا انه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب إلا أنه يأخذ على هذا المنطق جمود النسبة التي يحددها و تجاهله للظروف الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة من غيره من الاقتصاديات و التي تختلف من فترة إلى أخرى في نفس الدولة .

[1] سوزي عدلي ناشد , **أساسيات المالية العامة**, مرجع سبق ذكره , ص ص 55,54 .

و يخضع تحديد ما يعتبر حاجة عامة , و من ثم تقوم الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام لحد كبير للعوامل المذهبية التي تسود النظم الاقتصادية السائدة في الدولة: فردية أو تدخلية أو جماعية و هو ما يتحدد في علم المالية العامة وفقا لمجموعة من الاعتبارات يغلب عليها الطابع السياسي .

1/ المذهبية الفردية : حيث الفلسفة الذائعة هي ترك الأفراد أحرار في إقامة و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم باعتبار هذا المسلك هو الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام " الدولة الحارسة " و في إطار هذه الدولة كان حجم النفقات العامة يتحدد بالنسبة للدخل القومي بالقدر الضروري للقيام بالوظائف التقليدية مما يترتب عليه أن يقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من ناحية , و أن تقل أنواعها من ناحية أخرى [1].

2/ المذهبية التدخلية : يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص , كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية و محاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و العمل على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية ... الخ و يترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها .

3/ المذهبية الجماعية : حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية و تملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي , فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير و ترتفع نسبتها إلى الحد

الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته , و تتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها , و تظهر الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي [2] .

كما تؤثر العوامل و الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في حجم النفقات العامة وحدودها, حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة و بين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل و الدخل الوطني و المستوى العام للأسعار و مدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي , فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي و في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي , و منه على مستوى الاقتصاد العام في جملته ,

---

[1] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره , ص ص 60,59 .

[2] سوزي عدلي ناشد , **أساسيات المالية العامة** , مرجع سبق ذكره , ص ص 60,59 .

ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي .

و يظهر ذلك جليا في اقتصاديات الدول الليبرالية , ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة و ذلك لخلق زيادة على الطلب الكلي الفعلي و الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل لليد العاملة و يحدث العكس في أوقات الازدهار , حيث تقل النفقات العامة لتجنب الزيادة التضخمية في الأسعار وتدهور قيمة النقود بسبب و صول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل .

أما لدى اقتصاديات الدول النامية التي تنعت بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب , يتحتم ألا تزيد النفقات العامة على مستوى معين و إلا يترتب على ذلك بدء ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود , و يمكن ملاحظة هذا الارتفاع و التدهور حتى قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل الخاص ببعض عناصر الإنتاج كالعمل غير تقني والموارد الطبيعية المتاحة مما قد يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر , لذلك من المنطقي أنه عند القيام بالنفقات العامة سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة يستلزم رسم سياسة مالية و اقتصادية معينة بالتوافق مع درجة تقدم كل دولة [1].

المطلب الثالث : ظاهرة تزايد الإنفاق العام .

تخضع النفقات العامة إلى تزايد بشكل مستمر في معظم الدول , و يبرز هذا التزايد الملحوظ بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليها ما يسمى " ظاهرة نمو الإنفاق العام " و أصبحت من الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية و السياسية للدول .

وزيادة النفقات العامة هي زيادة مطلقة و تعني ارتفاع حجم النفقات العامة من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول(01) [2] :

[1] محرزي محمد عباس , **اقتصاديات المالية العامة** , مرجع سبق ذكره , ص ص 89,88 .

[2] كريم بودخدخ , مرجع سبق ذكره , ص 53 .

الجدول رقم(01): الزيادة المطلقة للنفقات العامة في بعض الدول العربية (الوحدة : مليون دولار) .

السنوات / الدول	1995	1998	2001	2004	2005
الجزائر	13,139	15,027	17,272	24,872	46,782
تونس	6,209	6,443	6,511	9,381	11,292
سوريا	4,716	4,816	6,690	7,642	11,041
السعودية	46,385	50,682	68,037	76,053	118,296
الإمارات	19,926	19,461	25,993	26,215	41,437
قطر	3,657	4,698	5,633	9,782	22,503
الأردن	2,312	2,899	3,953	4,402	6,396

المصدر : كريم بودخدخ, مرجع سبق ذكره, ص 54.

يوضح لنا الجدول 01 الزيادة المطلقة في النفقات العامة لجميع الدول دون استثناء و لو بقيم متفاوتة إذ أن عدم التقيد بقاعدة التوازن الحسابي للميزانية العامة سمح بالتوسع في النفقات العامة تحقيقا و استهدافا للتوازن الاقتصادي على حساب التوازن المحاسبي للميزانية العامة .

الفرع الأول : الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العامة .

يقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة التي لا تترتب عليها زيادة في الأعباء العامة التي يتحملها المكلفون ولم يتم اتفاق بين فقهاء المالية العامة في أدبياتها على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة الظاهرية في النفقات العامة غير أنه يمكن تحديدها بما يأتي [1]:

1/ تدهور قيمة النقود : يقصد بتدهور قيمة النقود , انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل , وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع و الخدمات .

و يترتب عن تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور , فالدولة تدفع عددا من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع و الخدمات ,

[1] فتحي أحمد ذياب عوار , مرجع سبق ذكره , ص 84 .

فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد[1].

وبناءا على ذلك فإن دراسة و مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة للتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة , تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القدرة الشرائية للنقود , و يكون ذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة , و ذلك باستخدام المعادلة التالية[2]:

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} * 100}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

2/ اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة) : كان المتتبع فيما مضى, يرى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض المصالح لتغطية نفقاتها المباشرة , لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها [3].

كما تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى التعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية و نهاية السنة المالية على نحو يؤدي لزيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك على زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة .

كما أن اختلاف الفن الإحصائي المتبع بين سنة و أخرى قد يؤدي إلى أيجاد زيادة ظاهرية في النفقات العامة [4].

3/ زيادة مساحة إقليم دولة و عدد سكانها : قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها , ومثال على ذلك قيام دولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها و يترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة , إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي .

---

[1] سوزي عدلي ناشد , **المالية العامة** , مرجع سبق ذكره , ص 53 .

[2] خالد شحادة الخطيب , أحمد زهير شامية , **أسس المالية العامة** , مرجع سبق ذكره , ص 79 .

[3] سوزي عدلي ناشد , مرجع سبق ذكره , ص 53 .

[4] خالد شحادة الخطيب , أحمد زهير شامية , **أسس المالية العامة**, المرجع السابق , ص 80 .

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة , في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة فان الزيادة تكون حقيقية , أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان , دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية .

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أهم أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة , خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة و المتخلفة على سواء , بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية أضف إلى ذلك أن حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يمثل عبئا إضافيا على الدولة الضامة , و ذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين [1].

الفرع الثاني : الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة .

وهي مجموعة من العوامل الاجتماعية و السياسية و الإدارية و العسكرية التي أدت إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام مع زيادة الحاجات العامة و بقاء عدد السكان و المساحة كما هي و من هذه الأسباب [2]:

1/ أسباب اقتصادية :

تشمل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي من جهة , و تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى .

أ- **ازدياد الدخل القومي :** تعتبر زيادة الدخل القومي عامل هام في الزيادة الحقيقية للإنفاق , و تعتبر الزيادة في الإنفاق نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي , إذ يمكن تشبيه النفقات العامة بالنسبة للدولة بالنفقات الكمالية بالنسبة للفرد (قانون انجل) التي تزداد بارتفاع الدخل فكلما ارتفع مستوى الأفراد كلما ازدادت إيرادات الدولة اللازمة لتحويل النفقات المتزايدة فارتفاع مستوى الدخل يوسع من أوعية الضرائب و يقلل من مقاومة الأفراد لها مما يسهل على الدولة اقتطاع مبلغ كبير من دخولهم للتوسع في نشاطها [3].

ب-الدورة الاقتصادية و المنافسة الاقتصادية الدولية : فكلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما ازداد حجم الإنفاق العام , و من الملاحظ بوجه عام في الآونة الحاضرة أن تدخل

---

[1] سوزي عدلي ناشد , **المالية العامة** , مرجع سبق ذكره , ص 64 .

[2] طارق الحاج , **المالية العامة** , دار صفاء , عمان , الأردن , ط1 , 2009 , ص 132 .

[3] حسين مصطفى حسين , **المالية العامة** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ط5 , 2006 , ص 24 .

الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي , و لدفع عملية التنمية للأمام يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة , و بصفة خاصة فان التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية للحصول على موارد للخزانة العامة أو المحافظة على ثرواتها الطبيعية أو للتحكم في مسار اقتصادياتها قد نتج عنه ازدياد الإنفاق العام بمعدلات سريعة .

و بالإضافة لذلك فان حرص معظم الدول على محاربة الكساد و البطالة و تحقيق معدلات تنمية عالية يدفعها في الكثير من الأحول لازدياد إنفاقها العام[1].

و قد تقوم الدولة بمنح بعض الصناعات الوطنية منح مالية حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنافس السلع الأجنبية , كذلك قد تقرر الدولة إعفاءات ضريبة للصناعات الوطنية للمساهمة في نمو هذه الصناعات نظرا لصعوبة الظروف التي تمر بها هذه الصناعات , كل هذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام [2].

2/ أسباب اجتماعية :

تتحصل هذه الأسباب في ازدياد السكان و تركزهم في المدن و نمو الوعي الاجتماعي :

ا-**ازدياد السكان** : تؤدي زيادة السكان لزيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدولة في خدماتها لمواجهة مطالب السكان الجدد , و نظرا لان نسبة الازدياد في السكان تكون عادة أعلى في الطبقات الفقيرة (المحتاجة أكثر للخدمات العامة) منها في الطبقات الغنية , فان ازدياد السكان يتطلب من الدولة تنمية خدماتها بصورة واسعة و يؤدي من ثم لتزايد كبير في حجم الإنفاق العام [3].

ب-تركز السكان في المدن : فقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن و المراكز الصناعية (نتيجة للهجرة من الريف بنو حركة التصنيع و بالتالي اتساع المدن) إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية الخاصة بالنقل و المواصلات و المياه و الغاز والكهرباء... ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر و أعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم .

ج-نمو الوعي الاجتماعي : كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة , كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر

---

[1] مجدي شهاب , **أصول الاقتصاد العام – المالية العامة** , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية , مصر , 2004 , ص 221 .

[2] حسين مصطفى حسين , مرجع سبق ذكره , ص 25 .

[3] مجدي شهاب , المرجع السابق , ص 222 .

والمرض و العجز و الشيخوخة و غير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب , و قد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات و الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة و بصفة خاصة النفقات التحويلية [1].

3/ أسباب سياسية :

ترجع زيادة الإنفاق العام كذلك إلى تطور الفكر السياسي و نمو العلاقات الدولية [2].

أ- انتشار مبادئ الديمقراطية : أدى انتشار هذه المبادئ إلى وصول ممثلي الشعب إلى السلطة فاستخدمت الطبقة الحاكمة , القانون لصالحها فوضعت التشريعات لتحسين حالها و نصرة الطبقة العاملة , خاصة و أن الطبقة الفنية هي التي تتحمل العبء بزيادة الضرائب المفروضة عليها , و قد ترتب على ذلك ازدياد في الإنفاق لتحسين مركز الطبقة الفقيرة و رفع مستواها و العمل على زيادة الدخل و عدالة توزيعه.

ب- نمو مسؤولية الدولة : ترتب انتشار مبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة , فهي ليست سلطة آمرة لا يملك الأفراد لها سوى الخضوع , بل هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الجمهور و لذا تقررت مسؤوليتها , فإذا ترتب على نشاطها ضرر لأحد الأفراد فليس هناك ما يضع من مقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر , فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطرة المترتبة على سير المرافق العامة , و قد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام و كتابات رجال القانون [3].

ج- نفقات الدولة في الخارج : وساعد أيضا على زيادة الإنفاق العام للأغراض السياسية و اهتمام الدول بالعلاقات الدولية حيث ارتفعت أهمية التمثيل الدبلوماسي و الاشتراك في المنظمات الدولية و الهيئات التابعة لها (كمنظمة الأمم المتحدة و منظمة اليونسكو و البنك الدولي) و المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية [4] .

د- ازدياد النفقات العسكرية : بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب و الاستعداد لها و ما ينجم عن ذلك تزايد الإنفاق العسكري في الدولة , ليس في أوقات الحروب فحسب , بل أيضا فترات السلام و لقد أكدت هذه الحقيقة الحربان العالميتان الأولى و الثانية , و الحروب السابقة عليهما , وكذلك الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم , و تتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب أو تسوية أثارها

---

[1] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره , ص 101 .

[2] أعمر يحياوي , مرجع سبق ذكره , ص 56 .

[3] حسين مصطفى حسين , مرجع سبق ذكره, ص 26 .

[4] المرسي السيد حجازي , **مبادئ الاقتصاد العام** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2002 , ص 340 .

بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة و مركزها السياسي و الاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي , وتتأكد لنا ظاهرة التزايد المستمر في النفقات الحربية إلى حجم الإنفاق العام من خلال النظر إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لبعض الدول الكبرى , و الوقوف على نسب النفقات العامة إلى حجم الدخل القومي في نفس الدول [1].

4/ أسباب مالية :

و أبرز هذه الأسباب ما يلي :

ا-تطور الفكر المالي : يرتبط هذا العامل بتطور الفلسفة الاقتصادية و اتساع دور الدولة , فقد ترتب على تطور هذا الفكر ازدياد النفقات العامة في ميادين عديدة, فبينما كان الفكر التقليدي يجعل من التضييق في الإنفاق مبدأ رئيسيا أصبح من الصعب الآن الدفاع من هذا المبدأ , فقيام الدولة بالمشروعات العامة أجدى و انفع للأفراد من تقليل الدولة لنفقاتها , كذلك فان زيادة الإنفاق العام في حالات الكساد ضرورة لزيادة الطلب الكلي و رفع مستوى النشاط الاقتصادي و زيادة العمالة [2].

ب- سهولة الاقتراض : فان من أهمها معاونة على زيادة النفقات العامة سهولة الاقتراض في العصر الحاضر , مما أدى إلى كثرة اتجاه الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة ستسمح بزيادة الإنفاق الحكومي و خاصة على الشؤون الحربية , و هذا فضلا عما ستتبعه خدمة الدين من دفع لأقساطه و فوائده من زيادة الإنفاق العام .

ج- وجود فائض فالإيرادات : يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية و بذلك تزداد النفقات العامة [3].

5/الأسباب الإدارية :

لقد أدى تطور وظيفة الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته و مؤسساته و ارتفاع عدد الموظفين و العاملين به , الأمر الذي يقتضي بالضرورة زيادة النفقات

---

[1] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره , ص 102

[2] حسين مصطفى حسين , مرجع سبق ذكره , ص 29 .

[3] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره , ص 102 .

العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة و دفع مرتبات و أجور الموظفين بها .كما يزيد الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته لسوء التنظيم و البطالة المقنعة [1].

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي .

إن التوسع في النفقات بمختلف أنواعها ينتج أثار متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة , كما تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الناتج القومي والاستهلاك والأسعار [2].

المطلب الأول : أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي .

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع و الخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة , غالبا ما تكون سنة , و لزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق العام عدة أشكال , مثل نفقات التعليم و الصحة و مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة [3].

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج القومي من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي , و ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي [4].

و الواقع أن النفقات العامة تؤثر على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها لهذه المقدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة و من ثم يرتفع الناتج القومي و الدخل القومي , و لبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية , يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة .

-**النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية** : تعمل على إنتاج السلع المادية و الخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد , و تعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار , وهذا الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي و رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي .

---

[1] محمد الصغير يعلي , يسرى ابو العلاء , مرجع سبق ذكره , ص49 .

[2] بن نوار بومدين , مرجع سبق ذكره , ص 58 .

[3] اعمر يحياوي , مرجع سبق ذكره , ص 84 .

[4] محمد طاقة , هدى العزاوي , **اقتصاديات المالية العامة** , دار المسيرة , عمان , الأردن ط1 , 2007 , ص ص 62,61 .

و قد تقوم بها الدولة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق غرض اقتصادي معين , مثال على ذلك تخفيض أثمان السلع الضرورية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة , أو تعويض المشروعات العامة عن خدماتها غير عادية للأفراد تمكينا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه , ومثال ذلك أيضا إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات أو المؤسسات العامة لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها , و الإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار أو رغبة في تحويل عناصر الإنتاج (العمل أو رأس المال) إلى تلك الفروع [1].

-**النفقات الاجتماعية :** تشمل النفقات التحويلية أو النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية , و لهذا النوع من النفقات أثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية , فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد(المتعلقة بالفئات محدودة الدخل) , و بالتالي فلا يمكن مقدما , معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج , و ذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد و لكن ابتداء هذه الفئات (ذو الدخل المحدود) و ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك , فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من اجل الحصول على السلع الضرورية و بالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها .

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات أو تحويلات مباشرة) فأنها تؤدي إلى زيـادة الإنتاج بشكل ملحوظ , إذ أنها تؤدي إلى زيـادة إنتاج السلع و الخدمـات الاستهلاكية

مثل نفقات التعليم و الصحة التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد , و أيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر , فكلما زاد ما ينفق على العمال , لرفع مستواهم التقني و التعليمي و الصحي والمعيشي من كل الجوانب , كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعمال و بالتالي يزيد الإنتاج [2].

-**النفقات الحربية :** لها أثارها على الإنتاج الوطني , فأنها توجه جزءا من المنتجات و الموارد البشرية والمادية إلى إنتاج المعدات الحربية و من هنا فإنه يترتب على ذلك انخفاض الناتج الوطني.

---

[1] سوزي عدلي ناشد , **المالية العامة,** مرجع سبق ذكره , ص 72 .

[2] محرزي محمد عباس , **اقتصاديات المالية العامة** , ط4 , مرجع سبق ذكره, ص ص 102,101 .

و لكن تؤدي النفقات الحربية إلى نمو الجهاز الإنتاجي في الدولة إذا كان من الممكن تحويل الصناعات الحربية إلى الإنتاج المدني كليا أو جزئيا و كذلك تؤدي النفقات العامة التي ترصد للبحث العلمي و التقدم الفني إلى زيادة المقدرة الإنتاجية في الدولة , بالإضافة إلى أن سياسة التسلح و التوسع في الصناعات الحربية تساعد البلاد الرأسمالية على تفادي أزمات البطالة , و يتضح هذا من دراسة أثار الإنفاق على الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصادها على وجه الخصوص [1].

المطلب الثاني : أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك .

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص بنسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد و سنتعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدا [2].

– **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام :** فإن أثرها على زيادة الاستهلاك يبدو من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو أعمال المرافق و المشروعات العامة , و يرى بعض المفكرين أن هذه النفقات تثقل نوعا ما من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة , فبدلا من أن تعطي للعاملين فيها دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك السلع أو الخدمات فأنها تقوم بتقديمها إليها , و على ذلك فان النفقات لا تؤثر في الواقع على حجم الاستهلاك الكلي , و يظل الرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه , في مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع و الخدمات بأنفسهم [3].

– **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد :** من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين) و بطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات .

---

[1] علي زغدود , **المالية العامة** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , ط2 , 2008 , ص 60 .

[2] محرزي محمد عباس , مرجع سبق ذكره , ص 103 .

[3] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره, ص 166 .

و تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي , و دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف [1].

ومن جهة أخرى فإنه لا يخفى كذلك أثر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة في صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات ابتغاء تخفيض أثمان المنتجات إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب و بالتالي زيادة الاستهلاك , و من الضروري – إزاء ما تقدم – أنه لابد و أن تقوم الدولة بتوجيه نفقاتها العامة وفقا لسياسة مرسومة مقدما تتفق و حالتها الاقتصادية و الاجتماعية للتأثير على حجم الاستهلاك القومي بما يتفق و حقيقة الحالة المتقدمة [2].

المطلب الثالث : أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار .

لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض و الطلب فقط , بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر و قد كان هذا التدخل إلى وقت قريب استثناء تستلزمه فقط الأوضاع الاقتصادية الخطيرة (كالأزمات الاقتصادية) ولكنه أصبح منظم وهام في الاقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا [3].

و تتحدد أثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه , فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان , وقد تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الإنتاج أو تمنح امتيازات ضريبة لتفادي ارتفاع الأسعار و يمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود , و لكن يجب عدم المغالاة في ذلك , و أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها , ومثال على ذلك قيام مصر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929بشراء كامل المخزون القطني , و هو ما أنقد المنتجين و المصدرين من أثار الأزمة , و لما انتهت الأزمة باعت الدولة هذا المخزون و عوضت النفقات التي تكبدتها في البداية[4].

---

[1] سوزي عدلي ناشد , مرجع سبق ذكره, ص 75 .

[2] عادل أحمد حشيش , مرجع سبق ذكره , ص 167 .

[3] حسين مصطفى حسين , مرجع سبق ذكره , ص ص 34,33 .

[4] أعمر يحياوي , مرجع سبق ذكره , ص 87 .

ومن ناحية قد يطالب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم و خفض التكلفة و مقاومة أوضاع اقتصادية و مجابهة المنافسة الأجنبية , كذلك قد يطالب المستهلكين بتدخلها لخفض أسعار السلع الضرورية , أما تدخل الدولة التلقائي فإنه يتم لتحقيق الاستقرار النقدي و تحطيم الاحتكارات وحماية المستهلكين .

وقد يتم تدخل الدولة إما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار , أي على العرض و الطلب و إما بتأثيرها غير المباشر على هذا المستوى , و لعل أسعار السلع الزراعية هي أكثر الأسعار تطلبا لتدخل الدولة فهي بطبيعتها تعتمد على عناصر غير مؤكدة و متقلبة إذ لا ترتبط بطريقة واضحة بسعر تكلفة محدد كما هو الوضع في الصناعة إذ لا تتحدد هذه التكلفة إلا بعد تحقق المحصول بل و يثير تحديدها مشاكل جديدة لعدم وجود حسابات منتظمة لدى المزارعين و لأهمية الاستهلاك العيني و تعدد المحاصيل[1].

[1] حسين مصطفي حسين , مرجع سبق ذكره , ص 34 .

خاتمـــة الفصل

من خلال تطرقنا في هذا الفصل لأهم الأسس و المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تعتبر وسيلة مهمة في يد الدولة من أجل القيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، حيث تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف تقسيماتها إلى تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين ولو بحد أدنى، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن هذه الأخيرة تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنبا لعدم الرشادة ونقص الفعالية، لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجمها إذ تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و إن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية، كما أن للنفقات العامة آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك و الأسعار .

الفصل الأول : الإطار النظري للتنمية الاقتصادية .

المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : تخطيط التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : سياسات التنمية الاقتصادية .

تمهيـــد.

إن موضوع التنمية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال حديثة النمو.

وتعتبر المشكلة الأساسية التي تواجه البلاد المتخلفة هو الركود المزمن الذي تعيش فيه وأصبح الخروج من حالة الركود هو الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية في هذه البلاد . تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

و في هذا الفصل سوف نعرض في المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية و الذي يشمل مفهوم التنمية الاقتصادية و كذا أبعادها و مستلزماتها , أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن تخطيط التنمية الاقتصادية و الذي يحتوي على إستراتيجيات و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية و العقبات التي تواجهها , أما فيما يخص المبحث الثالث فقد عنوناه بسياسات التنمية الاقتصادية و الذي يحتوي على العلاقة بين التنمية الاقتصادية و السياسات النقدية و المالية و كذا السياسات التجارية .

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية .

لا شك أن المخرج من التخلف هو تحقيق تنمية اقتصادية و نشير إلى أن الكثير من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع التنمية تستخدم كلمتي " نمو و تنمية " للتعبير عن معنى واحد, وهذا لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الدخل القومي , لكن هناك فرق بين المصطلحين و اختلافات جوهرية لابد من الفصل بينهما و التعرض لكل منهما على حدى , ثم نتطرق إلى أبعاد التنمية و مستلزماتها [1].

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي :

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج [2].

النمو الاقتصادي هو نمو الناتج القومي الحقيقي , و يمكن أيضا أن نقول نمو الدخل القومي الحقيقي لأننا نعرف أن الدخل القومي و الناتج القومي متساويان حيث يعبران عن نفس الشيء [3].

إن مجرد نمو الدخل الفردي الحقيقي لا يعني بالضرورة حصول زيادة في مستويات المعيشة فالوقوف على هذه النقطة يستلزم النظر في محتويات أو تركيب الإنتاج الكلي , فالزيادة الكبيرة في الإنفاق على الدفاع تظهر بشكل زيادة ضخمة في الناتج القومي الإجمالي و في معدل الدخل الفردي الحقيقي , و لذلك ليس من الصواب أن يستخدم هذا الرقم (معدل الدخل الفردي الحقيقي) للدلالة على حصول تحسين في مستويات المعيشة المادية , قبل التأكد من عدم وجود نفقات ضخمة لا علاقة لها برفع مستويات المعيشة [4].

بالتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على ما يلي :

---

[1] عزالدين بوحبل , **المؤسسات المالية الدولية و إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية – دراسة حالة الجزائر** , مذكرة لنيل شهادة ماجيستر , جامعة جيجل , 2010, ص 3 .

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي,حسين لطيف كاظم الوبيدي, **مبادئ علم الاقتصاد**, دار صفاء ,عمان, الأردن, ط1 , 2013 , ص281

[3] عبد الرحمن يسرى , **مقدمة في الاقتصاد** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2008, ص 395 .

[4] محمد عزيز , محمد عبد الجليل ابو سنينة , **مبادئ الاقتصاد** , منشورات جامعة قاريونس , بنغازي , ليبيا , ط1, 2002 , ص740.

1-أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي , بل لابد و أن يفوق معدل النمو السكاني و بالتالي فان :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الحقيقي – معدل النمو السكاني.

2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب , بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية و على ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود و منه :

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم .

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية , أي أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها [1].

الفرع الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية :

هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و ذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد و استخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة [2].

و تعرف بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع و خدمات في فترة زمنية معينة. اتفق عليها سنة مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر إنشائها فيما بعد [3].

و تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تغير هيكلي يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الحقيقي , و المقصود بالتغيير الهيكلي هو تغير هيكل النشاط الاقتصادي في البلد [4].

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل , و هذا فضلا عن زيادة رأس

---

[1] بوحبل عزالدين , مرجع سبق ذكره , ص 3 .

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم , **أسس علم الاقتصاد** , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , مصر , 2006 , ص 511 .

[3] محمد احمد الدوري , **التخلف الاقتصادي** , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1983 , ص 53 .

[4] عبد الرحمن يسرى , مرجع سبق ذكره , ص 403 .

المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن [1].

الفرع الثالث : العلاقة بين النمو و التنمية :

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو و التنمية الاقتصادية , لأن النمو يعد أمرا ضروريا للتنمية و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها , لأن التنمية أوسع من مجرد النمو , يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجات البشرية , فهو يساير عملية التنمية , و يمكن أن يساهم في تحقيقها من خلال : أن النمو و زيادة التوظف ترفع مستوى الدخل , وهو ما يمكن أن ينعكس إيجابا على الأوضاع الاقتصادية كما أن زيادة النمو يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال السياسات العامة و برامج الإنفاق العام , فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية [2].

ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة, حيث تؤكد السيد هيكس (Mrs hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية و النمو يشير إلى البلدان المتقدمة , كما يعرف (Shumpeter) بين الاثنين بالقول , بأن التنمية هي تغير غير مستقر. و فجائي في الحالة المستقرة , بينما أن النمو هو تغير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل , و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان , و يؤكد البروفيسور (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب و تتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها [3].

المطلب الثاني : أبعاد التنمية الاقتصادية .

مما تقدم يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاد مختلفة تشمل الأتي [4].

1/ البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية , و يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو و التحديث و التصنيع .

2/ البعد الاجتماعي و الإنساني للتنمية , و يتضمن اجتثاث الفقر و إشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان , و التوزيع الأكثر عدالة للدخل .

3/ البعد السياسي , ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية و الاستقلال الاقتصادي .

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية , محمد على الليث , **التنمية الاقتصادية** , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2004 , ص 20 .

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي , حسين لطيف كاظم الزبيدي, مرجع سبق ذكره , ص282 .

[3] مدحت القريشي , **التنمية الاقتصادية**, دار وائل للنشر و التوزيع , عمان , الأردن , ط1 , 2007, ص 125 .

[4] بوحبل عزالدين , مرجع سبق ذكره , ص 12.

4/ البعد الدولي للتنمية , و يتضمن مفهوم التعاون الدولي و علاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات و النظام العالمي و التكامل الإقليمي .

5/ البعد الجديد للتنمية , و الذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية .

و في أدناه نقدم شرحا موجزا لكل من الأبعاد المذكورة أعلاه .

1/ البعد المادي للتنمية :

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف , و بالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة .

و قد ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتصنيع ارتباطا وثيقا , لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي , لهذا فان التنمية هي المفهوم الشامل و الواسع لعملية التصنيع و معلوم أن العملية تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية, وتهيئة القاعدة الصناعية , و ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي , وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي[1] .

2/ البعد الاجتماعي للتنمية :

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع و هي الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسية , وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران :

الأول : المرادفة بين التنمية و التحديث , و التحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنيين السابع عشر والتاسع عشر .

و أن المفهوم الجديد للتنمية وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع و زيادة الإنتاج المادي و ارتفاع معدلات الإنتاجية و سرعة الانتقال الجغرافي و سرعة الاتصال و زيادة السكان , و زيادة التحضر و زيادة الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و إعادة تأهيل المهارات الفردية و إعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية و القيم , بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص131 .

و الثاني : هو تحقق التنمية بالانتشار , حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال و المهارات و القيم و التغيرات في الأنظمة القائمة , أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق . و قد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات و أصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة , و أصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية , و بهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو نحو الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية و بذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان[1] .

3/ البعد السياسي للتنمية :

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية , وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال إن التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي , و يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة , فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال و التكنولوجيا , إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية .

4/ البعد الدولي للتنمية :

إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي و إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول , و الذي استهدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي 7% . كما شهد عقد الستينات نشأت منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية , و كذلك نشأت منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و تهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا , ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1980/1970 , مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6% إلا أن مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من جهة نظر البلدان النامية , و لهذا تجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يزداد على مر الزمن .

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص 132 , 133 .

5/ البعد الحضري للتنمية :

أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة و يفضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية , بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية [1]

المطلب الثالث : مستلزمات التنمية الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها , و التي تمثل عوامل الإنتاج وهي رأس المال و الموارد البشرية و التكنولوجيا و الموارد الطبيعية , و إضافة إلى ما تقدم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضا عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية الاقتصادية مثل النظم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الأنماط الثقافية و العادات و التقاليد والمفاهيم و نظم التعليم و مشاركة الشعب في عملية التنمية .

و سوف نستعرض في أدناه كلا من هذه المستلزمات :[2]

الفرع الأول : تجميع رأس المال .

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية عملية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية , و هذه العملية يتطلب و جودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك , و كذلك وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات و أن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة , و توفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الإدخارات الحقيقية و النقدية من أجل إقامة الاستثمارات وذلك لأن العملية توفر الموارد المالية .

و وجود الإدخارات و توفر أجهزة و مؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقدي تام المرونة لإقامة الاستثمارات ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام و القدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات , و في حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة تضخم بدلا من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد , إذ من المهم أن تقاس

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 134.

[2] مدحت القريشي , نفس المرجع , ص 134.

و تعبر عن الموارد التي ينبغي استخدامها في إطار برنامج التنمية , أي الخدمات المحلية و الأجنبية والموارد و المعدات الضرورية مباشرة لتنفيذ البرامج , أو المزيد من السلع و الخدمات التي سيزداد الطلب عليها بصورة غير مباشرة بفعل الإنفاق الإنمائي [1] .

و يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال هما :

أ- **رأس المال المالي** : و الذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم و السندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال .

ب- **رأس المال الحقيقي أو المادي** : الذي يتكون من المصانع و المعدات و خزان الموارد الخام

و يقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع :

-**رأس المال الثابت** : و الذي يتمثل في المصانع و المعدات و المستودعات و المباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي و وسائل النقل ..الخ .

-**رأس المال المتداول** : و يتمثل في المواد الخام و الوقود و السلع قيد الإنتاج و السلع النهائية و الأصول الجارية .

-وهناك نوع أخر من رأس المال , يدعى **رأس المال الفوقي الاجتماعي** و يتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل و ليس لفرد معين , مثل المدارس و المستشفيات و الطرق و الجسور أو ما يعرف بالبنية التحتية [2].

الفرع الثاني : الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية , و الأمم المتحدة من جهتها , تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية و التي يتمكن من أن ينتفع بها , فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين :

1- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام , كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها و التي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية .

---

[1] فليح حسن خلف , **التنمية و التخطيط الاقتصادي** , عالم الكتب الحديث , الأردن , ط1 , 2006 , ص ص 185,184 .

[2] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص 136,135 .

2- تمكن البلد أن ينتج مواد خام و يصنعها و يحولها إلى سلع نهائية [1].

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا و حاسما في عملية التنمية . و يربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل انكلترا و فرنسا و ألمانيا و أمريكا و وفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار , في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك و تيسره , و يدللون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة , إلا أنها لم تستطع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر , وأن خطواتها في سعيها لتحقيق التنمية لازالت دون المستوى المطلوب.

و رغم أهمية الموارد الطبيعية و توفرها لعملية التنمية , لكن الذي يلاحظ أن قدرة البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في توفير الموارد الطبيعية تفوق قدرة البلدان المتخلفة على ذلك و يعود السبب أساسا إلى أن البلدان المتقدمة بفعل حالة التطور و التقدم التكنولوجي التي حققتها , تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية , بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي الناذر , و بما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور , و لديها قدر واسع من رأس المال و ترتفع فيها كفاءة العنصر البشري , فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية كما أنها يمكن أن تنتج بدائل صناعية تعوضها عن بعض المنتجات لاستخدمها في العمليات الإنتاجية , إضافة إلى أن قدرتها على التصدير تكون مرتفعة بسبب تطور جهازها الإنتاجي و مرونته, الذي يتيح لها التوسع والتنوع في الصادرات و بالتالي تزداد قدرتها على استيراد ما تحتاجه من الموارد الطبيعية التي تفتقر إليها [2] .

وعلى كل حال يمكن القول بان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية , و خصوصا في المرحلة الأولية للتنمية إذا تم استغلالها بشكل مناسب , و كلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد و تم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزا و عاملا مساعدا على النمو و التطور , إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص 140,139 .

[2]) فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره , ص ص 189,188 .

التنمية , و المثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا و كذلك بعض البلدان الأخرى من دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية [1].

الفرع الثالث : الموارد البشرية .

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية , و يأتي ذلك من خلال أن الإنسان غاية التنمية و وسيلتها و كون الإنسان غاية التنمية , فإنه يتأتى من أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي , و رفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج و تطويره , و ضمان توزيعه بصورة عادلة , أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيتأتى من أن عملية التنمية توضع و تنفذ و تعطى ثمارها من خلال النشاط الإنساني , و أنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم و منفذ لها , و بالتالي كمنتفع منها[2].

و تتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين :

ا–مجموعة عرض العمل , و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي .

ب– مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل , و هؤلاء هم المدراء و المنظمون و يطلق عليهم القدرات الإدارية .

أ– **العمل المادي** : إن زيادة أعداد العاملين تساهم في النمو , إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل ارتفاع مساهمة التعليم و المهارات و رأس المال و التكنولوجيا . وإن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي و التغذية , كما أن للعامل الماهر أهمية كبيرة في النمو وخاصة في الأزمنة الحديثة , و أن أهمية التحسن في رأس المال البشري تؤدي إلى تحقيق منافع ثلاث :

1/ تمكن كفء من استخدام رأس المال المادي , فالعامل الماهر يمكن أن يستوعب أحدث وسائل الإنتاج .

2/ يساعد على زيادة مستوى إنتاجية العمل , و التي تمثل إضافة للإنتاج و زيادة لدخل العامل .

3/ إن رأس المال البشري يمثل مكسبا مهما للتنمية , و أن زيادته يمكن أن تكون عونا في تغيير العادات التقليدية و المواقف التي تعوق النمو .

---

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 141.

[2] فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره , 192 .

ب- القدرات الإدارية : إن للقدرات الإدارية و التنظيمية أهمية كبيرة, فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير , مثل إدارة المشتريات و التسويق و التخزين و التمويل لردم الفجوة التي قد تحصل بين المشتريات و التسويق .

إن أهمية الموارد البشرية تتبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري و في المراحل الأولية للتنمية فان العمل المادي هو الوحيد المسئول عن استخراج المواد من الطبيعة , و مع تراكم الفوائض فإن العامل الإنساني يلعب دورا مهما و متزايدا , و أن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في التنمية هي عندما يعمل الفرد كمدير و منظم[1].

الفرع الرابع : التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي .

يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية و ذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع.

و يمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها :

-براءات الاختراع و العلاقات التجارية .

- المعرفة غير المسجلة أو غير قابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع و العلامات التجارية

- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص عاملين.

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية , و بصفة خاصة المعدات و تبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في :

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف و إضافة موارد جديدة , أو من خلال ابتكار و سائل فعالة و أكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية .
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد , أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي منها .

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص139,138.

- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية .
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج و تحسين النوعية و تقليل الكلف و ما إلى ذلك [1].

إن التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج , و التغير في المنتج و قد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد , حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع و الخدمات المنتجة , و هذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة , و عليه فان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم و تغير تكنولوجيين من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية و تشغيل هذه الطاقات . فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج , و أن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جليا في الدراسة التي قام بها (Denison) , حيث وجد بان مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية , أما النصف الباقي فيعود إلى تحسن تكنولوجيا الإنتاج و الإدارة و التنظيم , كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا خلال الثورة الصناعية كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي أما تراكم رأس المال فقد لعب دورا ثانويا [2].

المبحث الثاني : تخطيط التنمية الاقتصادية .

رأينا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى , وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار و هنا يتعين على القائمين بعملية التنمية الاقتصادية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية و التي تساعد على تطوير الاقتصاد و تحقيق الأهداف [3].وكذا سبل تمويل العملية و الوقوف على العقبات التي تواجهها .

المطلب الأول : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية .

وهي مجموعة من العناصر و المرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها , و الأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق [4].

---

[1] فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره , ص ص 198,197 .

[2] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص 143,142 .

[3] محمد عبد العزيز عجمية,إيمان عطية ناصف,**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية,** جامعة الإسكندرية , مصر, 2008,ص105.

[4] بشار يزيد الوليد , **التخطيط و التطوير الاقتصادي** , دار الراية , عمان , الأردن , ط1 , 2008, ص 119 .

ونتناول في أدناه الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية :

الفرع الأول : الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية :

حيث يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان النامية و تنمية زيادة الإنتاج القومي الإجمالي مما سيكون لهما الأثر الأكبر على مجمل التنمية الاقتصادية و رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان و مساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

إن توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج إلى استثمارات كبيرة و إلى الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة و استغلال المياه الموجودة, و إن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر كجزء رئيسي من الأمن الإستراتيجي القومي لهذه الأمور تستدعي مضاعفة الجهود لتنمية الريف و زيادة الإنتاج الزراعي لاسيما في الأقطار ذات الطاقات الإنتاجية الزراعية الكبيرة .

ويلعب القطاع الزراعي في الاقتصاد دورا مهما من خلال ما يلي :

أ- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى و خاصة القطاع الصناعي خلال عملية التنمية , و ذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشأ فيها الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة . كما أصبحت الزراعة تعتمد كليا على الأيدي العاملة التي توفرت لتطويرها وزيادة الإنتاج الزراعي .

ب- توفير التمويل الكافي لعملية التنمية و خاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية .

ت- خلق السوق للسلع الصناعية و بالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية و بدون إجراء بعض التطوير في القطاع الزراعي حتى يمكن توسيع حجم الطلب على السلع الصناعية وتنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي .

ث- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية والتي تتسع و تشتد الحاجة إليها خلال عملية التنمية , و ذلك لأن القطاع الزراعي في معظم الدول النامية تكون الصادرات الزراعية في معظمها الجزء الأكبر من صادراتها .

ج- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى و خاصة المشتغلين في القطاع الصناعي , لأن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات , و ما يترتب على

ذلك من زيادة عدد المشتغلين الذين يتم استيعابهم في عملية توسيع نشاطها و ما يتطلبه ذلك من زيادة الحاجة إلى توفير المواد الغذائية اللازمة لسد احتياجات الأعداد المتزايدة منهم خارج القطاع الزراعي . و الذي أدى لقطاع الزراعة تلبية ذلك عن طريق توسيع إنتاجها من المواد الغذائية .

ح- إن الزراعة لا تسهم في توفير الأمن الغذائي لوحده , بل يمكن أن توفره أداة تستخدمها الأقطار النامية في تعديل شروط التبادل الدولي و تحسينها لصالحها [1].

الفرع الثاني : الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الاقتصادية :

إن التعرف على الإستراتيجيات التي اتبعتها الدول المتقدمة فيما يتعلق بالصناعة , يعتبر أمرا هاما تسترشد به الدول النامية في وضع سياساتها و رسم إستراتيجياتها , فقد اتبعت الدول الرأسمالية إستراتيجية تقوم على النمو التلقائي في حين اتبعت الدول الاشتراكية إستراتيجية مختلفة تقوم على أساس التخطيط القومي الشامل .

أولا: إستراتيجية النمو التلقائي : تعكس هذه الإستراتيجية مبدأ الحرية الاقتصادية و يعتقد أنصار هذا الرأي أن طلب السوق على السلع الاستهلاكية يكون كافيا في مراحل التنمية الاقتصادية الأولى على تحفيز الاستثمار , و بزيادة المداخيل من جراء هذا الأخير بتطور الطلب على الصناعات الوسيطة ثم إلى الثقيلة.

ثانيا: إستراتيجية التصنيع الأساسي : تتمثل هذه الإستراتيجية في إعطاء الأولوية الكبرى للصناعات الثقيلة خاصة منها الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى و لا تقبل هذه الإستراتيجية آلية السوق بل تعتمد على إعداد خطط اقتصادية يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية لتحقيق أهداف عامة [2].

الفرع الثالث : إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الاقتصادية :

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة , وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب المنتجات الزراعية . كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء و مستلزمات الإنتاج للصناعة . و بذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر و لا يستغني عنه لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصطحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح . فالتنمية الاقتصادية

[1] بشار يزيد الوليد , مرجع سبق ذكره , ص ص123,122 .

[2] خبابة عبد الله ,**تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية** ,دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, مصر, 2014, ص ص 116,115.

تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا . ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات , كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة لهذا فإن العلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة و الزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا , و تحقيق التنمية الاقتصادية , و بالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين و إهمال الأخر [1].

الفرع الرابع : إستراتيجية الحاجات الأساسية (Basic needs strategy) :

هذه الإستراتيجية تهدف أساسا إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان من غذاء و كساء و سكن وتعليم و خدمات صحية ..., و قد ظهرت فالسبعينيات و أيدها البنك الدولي , و حجة أصحاب هذه الإستراتيجية هي أن توفير مثل هذه السلع و الخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو و رفع الدخل و الإنتاجية للفقراء .

و قد طبقت هذه الإستراتيجية لأول مرة في الهند في خطتها الخماسية سنة 1974 , و قد استهدفت هذه الإستراتيجية تحقيق ثلاث أهداف رئيسية :

- رفع إنتاجية و دخل السكان في الريف و المدن , خاصة الفقراء منهم و ذلك من خلال توسيع الإنتاج كثيف العمل .
- التأكيد على محاربة الفقر من خلال تقديم خدمات مثل التعليم و الخدمات الصحية و المياه الصحية
- تمويل مثل هذه الخدمات من قبل الدولة .

و تتمثل المبررات التي قدمت لتبني مثل هذه الإستراتيجية فيما يلي :

- إن إستراتيجية التنمية تسعى عادة في أن تكون لمنفعة المقصودين .
- إنتاجية و دخل الفقراء يعتمد على تقديم الخدمات الصحية و التعليم .
- زيادة دخل الفقراء للحصول على الحاجات الأساسية قد يستغرق وقتا طويلا .
- الفقراء لا ينفقون دخلهم بشكل عقلاني , و أن توفير الماء و الخدمات الصحية يأتي من قبل الحكومة .
- من الصعوبة مساعدة كل الفقراء بشكل موحد دون تقديم الحاجات الأساسية .

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص 175,174 .

و على الرغم من وجود شيء من الحقيقة في هذه المبررات إلا أنه هناك شكوك لدى البلدان النامية بأن المساعي الدولية لتحقيق هذه الفكرة , بمثابة انتقاص من سيادتهم , فهناك نوع من المقايضة بين النمو والحاجات الأساسية .

وقد واجهت هذه الإستراتيجية عدة انتقادات من قبل كتاب العالم الثالث , حيث اعتبروا أن التنمية الناجمة عن هذه الإستراتيجية هي بمثابة تنمية من الدرجة الثانية , لأن الاهتمام بهذه الإستراتيجية و التركيز عليها يحرم البلدان النامية من محاولة اللحاق بالركب الحضاري .

ومع بداية الثمانينات و مع انخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة و انخفاض أسعار النفط العالمية , و تزايد المديونية في البلدان النامية , و تدهور نسب التبادل التجاري , فقد أهملت هذه الإستراتيجية و اتجهت العديد من البلدان نحو برنامج الاستقرار و التكيف الهيكلي أو ما يعرف بـ " برنامج التصحيح الاقتصادي " و تحرير الاقتصاد و الخصخصة , و أدى كل هذا إلى تقليص دور الدولة و تقليص كل من الإعانات و السيطرة على الأسعار و فتح الاقتصاديات على العالم لتقليل العجز المالي , الأمر الذي

أدى إلى تقليل الإنفاق العام على الصحة و التعليم , وزيادة البطالة و انتشار الفقر و كل هذه الأشياء تشير عكس توجهات إستراتيجية الحاجات الأساسية [1].

الفرع الخامس : إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة .

خلال الفترة التي ظهرت فيها الليبرالية و سياسة التكييف و الخصخصة , جاء تأكيد الاقتصادي الهندي (Amartia sen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية و طبقا إلى (sen) فإن حرية الاختيار هي في صلب الرفاهية الإنسانية , و التي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة و احترام الذات و القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط .

و يؤكد (sen) أيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي و استهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية , أي ما يستطيع الفرد عمله , و أن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار .

وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيما يعد دورا رياديا في تبني و ترويج هذا المفهوم و ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها منذ عام 1990 , و لقيت هذه التقارير اهتماما من العاملين في العلوم الاجتماعية . و قد أكدت التقارير بان التنمية البشرية تتجاوز الدخل و النمو لتشمل كل

[1] خبابة عبد الله , مرجع سبق ذكره , ص ص 119, 120 .

القدرات البشرية , بما فيها الحاجات و الآمال و اختيارات الأفراد . فإلى جانب الدخل يحتاج الناس إلى التغذية الكافية و المياه الصالحة و الخدمات الصحية و المدارس و النقل و السكن . فالمفهوم إذن مفهوم واسع و أنه يعني بالنمو و توزيعه و الحاجات الأساسية ..الخ , و قد عرف تقرير التنمية البشرية مفهوم التنمية البشرية بأنه يمثل العملية التي بموجبها توسيع خيارات الناس .

و قد فسر تقرير الأمم المتحدة العلاقة بين النمو و التنمية البشرية بالقول بان النمو ضروري للتنمية البشرية , و أن النمو الاقتصادي و التنمية البشرية متصلان ببعضهما فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية هي غاية . و رغم أن أصل مفهوم التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الفكرية , إلا أن المفهوم الجديد يعتبر أن الإنسان هو جوهر التنمية و أن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية و السياسية أيضا.

و التنمية المستدامة تسعى إلى الاستخدام الأمثل و بشكل منصف للموارد الطبيعية , بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية . و يركز مفهوم التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية , لذا فهي تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية [1].

الفرع السادس : إستراتيجية التنمية المستقلة :

برز هذا المفهوم نتيجة للتفكير في أيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات وذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية . و يعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية , إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل استغلال ممكن .ثم اخذ الفكرة عن (Baran) اقتصاديون من القارات الثلاث , و حتى في أوروبا و حاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة , و أجمع غالبيتهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي , و رغم ذلك لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين إلا أن الغالبية تتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية و بناء قاعدة علمية تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها .

[1] مدحت القريشي , المرجع السابق , 179 , 180.

و هناك جملة من الشروط اللازمة لانجاز التنمية الاقتصادية :

– ضرورة تدخل الدول في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية و تحقيقها للاستقلال و تكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود

– السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل و توجيه استخدامه لما يؤديه إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن السياسات التي تضعها الدولة لها دورا رئيسيا في ذلك .

– التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من اجل إشباع الحاجات الأساسية و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و تغيير نمط الاستهلاك بما يتلاءم و متطلبات كل مراحله [1].

المطلب الثاني : تمويل التنمية الاقتصادية .

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية و التي يشكل الاستثمار جوهرها , ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار و أن ذلك يحتاج إلى وجود إدخارات حقيقية , أي عمال و مواد لأغراض الإنتاج . و التمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية و تساندها في ذلك المدخرات الأجنبية .

الفرع الأول:مصادر التمويل الداخلية .

1/ الإدخارات المحلية : إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية .و فيما يلي شرح موجز لكل من مصادر الادخار الثلاثة[2] :

أ– **الادخار العائلي :** تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح (الدخل بعد تسديد الضرائب) وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة .

و تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية و ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة [3].

---

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص 181, 182 .

[2] مدحت القريشي , نفس المرجع , ص ص 187, 188 .

[3] محمد عبد العزيز وآخرون , **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** , الدار الجامعية , الإسكندرية,مصر , 2007 , ص 218.

ب- مدخرات قطاع الأعمال : أي ما تقوم به المنشآت و الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية والخدمية بادخاره , و تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية و اليابان . و يتوقف ادخار الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح , فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات , كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح مستقرة و منتظمة فأنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد و الركود , كذلك فان ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته و برامجه و خططه المستقبلية [1].

ج- الادخار الحكومي : يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و المصروفات الحكومية الجارية , فإذا كان فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات و تسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة , أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز , فأنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة . و تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها و على ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب و مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة[2].

2/ الضرائب : تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد و الشركات إلى الحكومة , إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري و كذلك لأغراض الاستثمار ,و أن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية و يرفع من معدل نمو الناتج و نمو تراكم رأس المال . و السياسة الضريبة الناجحة هي التي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية , و يجب أن تهدف إلى جملة من الأمور أهمها :

- يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي و توجيهه لأغراض التنمية .
- يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك و خاصة غير الضروري .
- يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية .
- يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار , و كذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة .

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون , مرجع سبق ذكره , ص 231.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون , نفس المرجع , ص 242 .

3/ التمويل بالعجز : إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار و ذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق . و تلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة و ذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي و الذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية و تحصل على الائتمان مقابلها . إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح و بالتالي يولد نوعا من التضخم[1] .

الفرع الثاني : مصادر التمويل الخارجية .

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الإدخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازمة من الخارج .

1/ مصادر التمويل الرسمية : أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي, و لعل أهم هذه المؤسسات البنك الدولي و مؤسسة التنمية الدولية و مؤسسة التمويل الدولية . وسنحاول توضيح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل الدولي .

أ- البنك الدولي للإنشاء و التعمير : جاء إنشاء البنك الدولي كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية برتن وودز في عام 1944 , وهو يمثل أكثر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاث مؤسسات تقوم بتقديم المعونات و القروض للدول النامية و لكل منها طريقته . و يستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (154 دولة) و من حصيلة ما يصدره من سندات في الأسواق المالية العالمية , تجعله المقترض الأول في العالم . و لا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية , فلا يسمح بتقديم القروض إلا للدول التي لا يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 4080 دولار سنويا في عام 1989 , وقد بلغ المتوسط السنوي للإقراض 21 بليون دولار في عامي 1989-1990 , و كانت القروض تقدم على أساس سعر فائدة ثابت إلا أنه ابتداء من سنة 1981 تغير الوضع و أصبحت الفائدة متغيرة [2].

---

[1] مدحت القريشي, مرجع سبق ذكره , ص ص 192 , 193 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون , مرجع سبق ذكره , ص ص 285 , 286 .

ب- مؤسسة التنمية الدولية : تمثل هذه المؤسسة مصدرا مهما للقروض السهلة أي قروض فوائدها شديدة الانخفاض و أجالها طويلة , و التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض و تأتي مصادرها و التي تتراوح بين 3 إلى 4 بليون دولار سنويا من المنح التي تقدمها 32 دولة كل ثلاث سنوات . و شروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة تتلخص في أن آجالها تبلغ أربعين عاما –كانت خمسين عاما في عام 1987 و ما قبلها – و بدون فائدة " كانت نفقات خدمة الدين تبلغ 0.75 " . وقروض مؤسسة التنمية الدولية لا تمنح إلا للدول النامية شديدة الفقر , التي بلغ متوسط الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو اقل .

3/ مؤسسة التمويل الدولية : و تأتي في المرتبة الثالثة بعد هيئة التنمية الدولية , حيث بلغت جملة استثماراتها 1.7 بليون دولار عام 1989 موزعة على 468 مشروعا , و ينحصر نشاط مؤسسة التمويل في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول . و تحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي , و عن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية . و تقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات و المنظمين في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة و عادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر[1].

2/ مصادر التمويل الخاصة : و تنقسم مصادر التمويل الخاصة بدورها إلى قسمين هما .

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر : و هو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار , و أن كلمة المباشر تعني سيطرة (كاملة أو جزئية) على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف . و بعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها و يديرها الأجانب , سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع و غالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج . و يقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة :** ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة . و قد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات .

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية :** و هي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط و تأخذ واحدا أو أكثر من الأشكال التالية :

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون , مرجع سبق ذكره , ص ص 287 , 288 .

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام .

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني الخاص .

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة و رأس المال الحكومي و رأس المال الوطني الخاص من جهة أخرى [1].

ب- القروض التجارية : تعتبر القروض التجارية من اكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية و التي نمت بشكل سريع . و تتكون هذه القروض من ثلاث أنواع هي :

- **القروض المالية (قروض السندات) :** و هي أحد أشكال استثمارات المحفظة , و الشكل الآخر هو شراء الأسهم في منشآت البلدان النامية . ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأمد (من 5 إلى 25 سنة) و ذلك خلال إصدار السندات , و التي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشراء هذه السندات من خلال الوسطاء .

- **القروض المصرفية التجارية :** و هي القناة الأخرى و الأحدث لتحويلات رأس المال (أي للتمويل) هي القروض المصرفية التجارية , و خاصة من سوق العملات الأوربي و يعود تاريخ سوق العملات الأوروبي إلى الستينات . و قد بلغ حجم هذا السوق عام 1979 نحو 475 بليون دولار . و العملات الأوروبية هي عملات مودعة في بنوك خارج البلد الذي اصدر تلك العملات .

و حتى الستينات فان القروض التجارية التي تحصلت عليها البلدان النامية كانت صغيرة الحجم بالمقارنة مع إجمالي تدفقات رأس المال , إلا أن ظهور سوق العملات الأوروبية كمصدر للادخار الأجنبي للبلدان النامية كان تطورا مفيدا .

- **ائتمان التصدير :** إن الشركات المصدرة و مصارفها التجارية تعرض ائتمان التصدير على البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح بتأخير الدفع عن الاستيراد , و غالبا ما تكون هذه الائتمانات بأسعار فائدة تجارية[2].

و يمكن وضع الجدول الآتي و الذي يوضح مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

---

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص ص198 , 199 .

[2] مدحت القريشي , المرجع السابق , ص ص206 , 207 .

الشكل رقم(03) : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

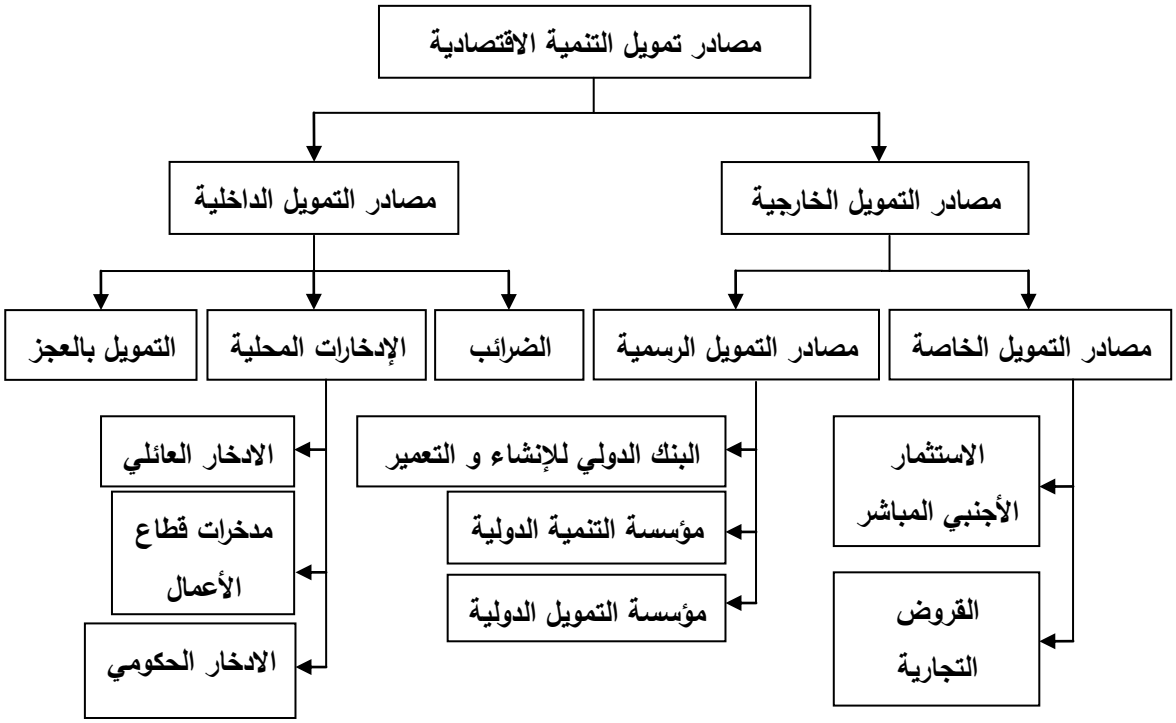

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة .

المطلب الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية .

تعددت الأسباب التي تعيق التنمية بتعدد المجتمعات و الطابع المعيشي للأفراد نتيجة وجود فجوات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية , و يمكن أن نجمل هذه العوامل في :

1/ اهتزاز هيبة القانون : حيث أصبح مخالفة القانون بين الكثير من المواطنين أمر يدعوا إلى المباهاة والتفاخر أحيانا نتيجة تراخي الشعور بالانتماء , و كذلك صعوبة استيعاب كل القوانين أو حتى عدم تطبيقها في بعض الأحيان كل هذا سيؤدي إلى تعطيل إصدار القرارات و تنفيذ الخطط و عليه تعطيل عجلة التنمية.

2/ ضعف الثقة بين السلطة و الفرد : و يتمثل ذلك في الشك بأقوال القيادة نتيجة صعوبة تنفيذ الوعود وعليه يحس الفرد باغترابه عن المجتمع و أنه لا قيمة له في هذا المجتمع فيلجأ الأفراد إلى القيام بمهام خدمية و إنتاجية ليس في صالح القيادة و البلد , فيضر بالمصلحة العليا للوطن و مصلحة المواطن .

3/ ضعف مردودية العمل : حيث نجد ميل جهد العامل يتجه إلى النقصان مع المطالبة بأجر أكبر ناهيك عن القفز إلى مستويات عليا دون كفاءة و جدارة , و هذا ما يؤثر على مستوى المشاريع و البرامج من حيث المدة و كفاءة التنفيذ .

4/انخفاض مستوى الدخل : حيث أن ذلك يدفع إلى انخفاض مستوى المعيشة و ظهور مستوى الفقر فيلجأ بالكثير من المواطنين إلى البحث عن عمل إضافي مما يعرقل من مشاركة كل المواطنين في عملية التنمية , وعليه تكتسب حقوق البعض على حساب البعض الأخر فيجعل عملية التنمية تفقد مصداقيتها من حيث الشمولية و العدالة .

5/الابتعاد عن القيم و الأخلاق : و هناك نظريات ترجع سبب مشاكل التنمية في الدول العربية مرده الابتعاد عن التراث و الأصالة و التلهي بتجارب الدول الغربية , كذلك نقل العلم و التكنولوجيا من الدول الغربية التي تهدد نظام المعايير و القيم الدينية و الأخلاقية .

6/ التناقض الداخلي و الخارجي : هناك مشكل آخر هو التناقض الذي يعيش فيه البلد حيث نجده يتمتع بالثروات الطبيعية , الطاقة , وذرة الأموال , مساحة الأرض , السكان , و في المقابل يعيش في حالة التبعية للدول الصناعية على صعيد الاستهلاك , الإنتاج , الغذاء , التعليم , مما أعاق التنمية هته الدول .

7/ الصراع على السلطة : حيث نجد قوى خارجية تتغلغل إلى المجتمعات و تتلاعب بمصيرها حيث نجد صراعات و انشقاقات حول السلطة و الزعامة ممل يثير الخوف أكثر من درجة التبعية , و الذي قد يأخذ حجما مأساويا يجعلنا نتشاءم بمستقبل تنمية المجتمعات و حتى الأجيال القادمة .

8/ ظاهرة الفساد : يعد الفساد و الرشوة من أهم العوامل المعيقة للاستثمار و التنمية في مختلف دول العالم وبشكل كبير في الدول النامية حيث يتفق العديد من المراقبين و الناشطين أن الفساد أصبح أداة من أدوات الحكم والإدارة في العديد من دول المتخلفة كما تؤكده إحصائيات البنك الدولي و منظمة الشفافية الدولية[1].

المبحث الثالث : سياسات التنمية الاقتصادية .

يقصد بالسياسات الاقتصادية بأنها عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبنها الدولة أو الشركة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف . و السياسات الاقتصادية تشمل جميع قطاعات و جوانب الاقتصاد الوطني , و لهذا فهناك سياسات نقدية و سياسات مالية و سياسات تجارية و سياسات صناعية وسياسات زراعية ..الخ . و سوف نتناول في هذا الفصل السياسات الاقتصادية الفرعية و التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] خبابة عبد الله , مرجع سبق ذكره , ص ص 297 , 298 .

المطلب الأول : السياسة النقدية و التنمية الاقتصادية .

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي و المصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد و أسعار الفائدة .و التعريف الواسع و الشامل للسياسة النقدية هو أنها تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد و حجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي والتحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن استمرار النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار[1].

و من أهم ما تستهدفه السياسة النقدية في الأقطار النامية هو العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و تلافي حصول التضخم و عدم الاستقرار خلال هذه العملية , و ذلك من خلال القيام بتعبئة المدخرات و تجميعها و زيادتها وصولا إلى توجهها نحو مجالات الاستثمار المنتجة و توسيع هذه المجالات باستخدام وسائل السياسة النقدية التي يمكن من خلال حسن استخدامها تلافي حصول زيادة في عرض النقد عن حاجة النشاطات الاقتصادية أو العكس , أي تحقيق قدر مقبول من التناسب بين عرض النقد و بين الطلب عليه لأداء النشاطات الاقتصادية المختلفة[2].

و من أبرز الوسائل التي تستخدم في إطار السياسة النقدية هي :

1/ سياسة سعر إعادة الخصم : و يقصد بسعر إعادة الخصم , الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي عند إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية , و تم استخدامه لأول مرة في الجزائر سنة 1972 .

فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فان البنوك تقوم أيضا برفع سعر خصمها للأوراق التجارية , و كذلك سعر الفائدة على القروض التي تمنحها مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض من طرف عملائها بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض , ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود , و من جهة أخرى فان ارتفاع سعر الخصم سيؤدي إلى زيادة الودائع بالبنوك التجارية أي الادخار لان معدل الفائدة مرتفع وبالتالي انخفاض تفضيل السيولة لدى الأشخاص , كما ينخفض الميل للاستثمار بسبب انخفاض الطلب على النقود بغرض الاستثمار , و لا يقتصر دور سعر إعادة الخصم على التحكم في الائتمان.

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 221 .

[2] فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره, ص 266 .

2/ سياسة السوق المفتوحة: وهي عبارة عن دخول البنك المركزي للسوق المالي , بائعا أو مشتريا للأوراق المالية بغرض التحكم في عرض النقد .

فإذا أراد البنك المركزي أن يزيد من كمية النقود المعروضة فأنه يقوم بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية و غيرها , مما يزيد من أرصدة البنوك التجارية و بالتالي يمكنها التوسع في العمل و منح الائتمان أما إذا أراد البنك المركزي أن يقلل من عرض النقود فأنه يقوم ببيع ما لديه من أوراق مالية , مما يقلل من كمية النقود المتداولة في السوق .

3/ سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني : يقوم البنك المركزي بموجب هذه السياسة بإلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من الحجم الإجمالي لودائعها في حسابات خاصة لديه دون الحصول على أية مكافئة و لا يمكن استعمال هذا الرصيد إلا في حالات الضرورة القصوى مثلا : معاناة البنك من حالة تدهور مالي .

و قد ظهر هذا الإجراء لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و كان هدفه تفادي ظاهرة الإفلاس في البنوك و قد استعمل هذا الإجراء كسياسة للضغط على سيولة البنك و بالتالي على الكتلة النقدية المتداولة ويحدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني و منه تقل قدرة البنوك على منح القروض , أما إذا لاحظ العكس فأنه يقوم بخفض هذا الاحتياطي القانوني و منه تزيد سيولة البنوك و بالتالي قدرتها على منح القروض أي تشجيع التوسع النقدي .

و قد انتهجت هذه السياسة في الجزائر سنة 1990 بعد صدور قانون النقد و القرض و قد تحدد الحد الأقصى للاحتياطي القانوني بـ 28% .

4/ الأدوات الكيفية النوعية : يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان و اتجاهاته , حيث أن هذه الأدوات النوعية تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين و خفضه لأخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية المباشرة إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان و ليس على حجم الائتمان الكلي , وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني [1].

[1] خبابة عبد الله , مرجع سبق ذكره , ص ص 86 , 88 .

المطلب الثاني : السياسة المالية و التنمية الاقتصادية .

تعني السياسة المالية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بما يتصل بنفقاتها و إيراداتها , وبما أن الدول جميعا اتجهت إلى التدخل في المجالات الاقتصادية بشكل اكبر رغم اختلاف درجة هذا التدخل من دولة إلى أخرى , حيث يزيد في الدول الاشتراكية و يقل عنه في الدول الرأسمالية لذلك تبرز أهمية إجراءات الدولة المتصلة بنشاطاتها المختلفة التي تتطلب وجود نفقات و إيرادات لدولة , تتزايد في حجمها و في أهميتها مع تزايد هذه النشاطات[1] .

و من أبرز ما تهدف إليه السياسة المالية :

– تحقيق المردودية العالية عن طريق تقليص تكاليف الاستدانة و الأموال الخاصة .

– ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية , و بالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي مخاطر التوقف عن الدفع .

– تمويل الاستثمارات و دورة الاستغلال .

– تمويل النمو في الاحتياجات على المدى المتوسط و الطويل[2].

و تشمل أدوات السياسة المالية على ما يأتي :

1/ الضرائب : تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية , و هي الوسيلة الأكثر فعالية لتخفيض الاستهلاك الخاص , و توفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها و لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية و يتعين أن لا يكون الهدف الأساسي من الضرائب الحصول على أكبر قدر من الإيرادات بل تستخدم أيضا كمحفز للادخار و تقليل التفاوت بين الدخول و تحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية . وتجدر الإشارة إلى أن قدرة البلدان النامية على جمع الضرائب لتمويل برامج الإنفاق العام لا تعتمد على التشريعات الضريبية الجيدة فحسب , بل تعتمد كذلك على كفاءة و نزاهة السلطة الضريبية[3].

و تنقسم الضرائب إلى نوعين :

---

[1] فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره , ص 260 .

[2] بشار يزيد الوليد , مرجع سبق ذكره , ص 188 .

[3] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 228 .

أ- **الضرائب المباشرة :** و هي الضرائب المفروضة على الأفراد و الشركات و على الممتلكات و تشكل هذه حوالي 20-40 بالمائة من إجمالي إيرادات الضرائب لمعظم البلدان النامية . و أن حصة الضرائب على الدخول من الناتج القومي هي أقل في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة , حيث أن الضرائب في البلدان المتقدمة هي تصاعدية أي تزداد نسبة الضريبة على الدخل مع تزايد حجم الدخل . أما الضرائب على دخول الشركات المحلية و الأجنبية فتصل إلى ما دون 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية , بالمقارنة مع أكثر من 6 بالمائة في البلدان المتقدمة . و الأسباب الرئيسية هي أن هناك القليل من الشركات العامة في البلدان النامية , كما أن الحكومات في هذه البلدان تمنح إعفاءات ضريبية كثيرة و متنوعة . و في حالة الشركات متعددة الجنسيات فان قابلية البلدان النامية لجمع كميات كبيرة من الضرائب تواجه عراقيل بسبب ممارسة الشركات المذكورة إجراءات تسعير التحويلات .

ب- **الضرائب غير مباشرة :** وهي الضرائب المفروضة على السلع , مثل الضرائب على الاستيراد والضرائب على الصادرات و رسوم الإنتاج و الضرائب على الاستهلاك (ضرائب المبيعات) .

و تمثل الضرائب غير المباشرة المصدر الرئيسي للعوائد الضريبية في البلدان النامية , لسهولة جمعها و اتساع نطاقها . و تجدر الإشارة إلى أن ضرائب الصادرات و الاستيراد يمكن أن تكون بديلا جيدا للضرائب على دخول الشركات , ذلك لان ضريبة الصادرات تمثل وسيلة فعالة من وسائل فرض الضرائب على أرباح الشركات المنتجة , بما فيها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية , و التي تمارس تسعير التحويلات . و معلوم أن ضرائب الصادرات مصممة لتوليد الدخل , لكنها يجب أن لا تكون مرتفعة إلى الحد الذي لا يشجع أو يعرقل المنتجين المحليين من التوسع في صادراتهم[1].

2/ الإنفاق العام :فالإنفاق العام سواء النقدي أو العيني هدفه إشباع الحاجات العامة الحقيقية و تحقيق المصلحة الجماعية و تتمثل سبل الإنفاق في التعليم و الخدمات الصحية و الإسكان و الخدمات الاجتماعية و الدفاع و العدل و الإعانات و الإعفاءات الضريبية و مختلف الخدمات الضرورية .

و تستخدم الحكومة الإنفاق أيضا لمعالجة الأوضاع الاقتصادية , فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض مستوى الأسعار و يحدث العكس في

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 230 .

حالة وجود ركود اقتصادي و بطالة , حيث تعمل الحكومة على زيادة حجم الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب و الإنتاج و الدخول و كذلك العمالة .

3/ الاقتراض العام : و يقصد بالاقتراض العام مبالغ مالية تقترضها الدولة من الجمهور أو المؤسسات مع التعهد بردها في تاريخ معين مضاف إليها فائدة سنوية وفق شروط معينة و هذه القروض من بين الإيرادات العامة للدولة , وهناك العديد من أنواع القروض.

إن الاقتراض العام يعتبر احد أركان الإيرادات العامة للدولة لإضافة الضرائب و غيرها[1].

المطلب الثالث : السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية .

تعتبر السياسة التجارية مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة , بصدد علاقتها الاقتصادية مع الخارج , و خاصة في مجال الاستيراد و التصدير , ونظرا لأهمية التجارة في اقتصاديات الدول النامية المتأتية من أهمية كل من الصادرات و الاستيرادات , فالصادرات تشكل الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسد متطلبات هذه الدول إلى ما تحتاجه من إستيرادات تتطلبها عملية التنمية . إذ أن اقتصادها عاجز عن تحويل جزءا مهما من إنتاجها الأولي إلى منتجات صناعية , وبذلك تعتمد على الخارج في تصريفه , في حين تعجز عن توفير متطلبات عملية التنمية من السلع الرأسمالية و المستلزمات الوسيطة و حتى بعض السلع الاستهلاكية التي تلجأ إلى استيرادها من الخارج .

و لذلك فان سمة الاختلال الهيكلي تبرز في صادرات الدول النامية , وما يرافق ذلك من تقلبات في حجم و أسعار هذه الصادرات . وما ينجم عنه من أثار على حجم الاستثمار و الدخل و مستويات المعيشة وعلى خطط المعيشة , إذ تنعكس التقلبات الدورية في أسواق الدول المتقدمة على حصيلة صادرات الدول النامية من المواد الأولية , و لذلك تبرز السياسة التجارية كأداة يمكن من خلال حسن استخدامها , التقليل من التقلبات التي تحصل في حصيلة صادرات الدول النامية[2] .

إن التجارة يمكن أن تكون حافزا للنمو الاقتصادي السريع . وقد ثبت هذا من خلال تجارب بلدان مثل ماليزيا و تايلاند و البرازيل و الشيلي و تايوان و سنغافورة و كوريا الجنوبية . ذلك لان الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة يمكن أن يوفر محفزا مهما للانتفاع الأكبر من الموارد الرأسمالية و البشرية العاطلة . كما أن

---

[1] خبابة عبد الله , مرجع سبق ذكره , ص ص 82 , 83 .

[2] فليح حسن خلف , مرجع سبق ذكره , ص 275 .

عوائد الصرف الأجنبي المتنامية الناجمة عن الأداء الجيد للصادرات توفر الإمكانية التي تستطيع بواسطتها البلدان النامية من تنمية مواردها المادية و المالية . و الخلاصة هي أنه عندما تتوفر الفرص للانتفاع من التبادل فان التجارة الخارجية يمكن أن توفر محفزا مهما للنمو الاقتصادي بموجب الخطوط العريضة للنظرية التقليدية للتجارة الخارجية .

إلا أن النمو السريع للناتج القومي قد لا يكون له , بالضرورة , تأثير كبير على التنمية . فإستراتيجية النمو الموجهة للتصدير و خاصة عندما يتحقق جزء كبير من عوائد الصادرات للأجانب , قد تؤدي إلى حصول تحيز في هيكل الاقتصاد في الاتجاه الخاطئ , وكذلك قد تعزز ظاهرة الازدواجية[1].

[1] مدحت القريشي , مرجع سبق ذكره , ص 233 .

خاتمة الفصل .

من خلال هذا الفصل تعرفنا على أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات , و هذا التغير لا يقتصر على المكونات الاقتصادية فقط بل يتضمن تغيير اجتماعي و سياسي و ثقافي, كما أن عملية التنمية تتطلب مستلزمات لإنجاح العملية و تحقيق الأهداف المرجوة .

إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي , بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة بنيت على أساس نظري معين . بالإضافة إلى بيان مقومات التنمية الاقتصادية و المتمثلة بمصادر تمويلها الداخلية و الخارجية و العقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية, كما أنه لابد من السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية و المالية و التجارية أن تلعب دور حاسم و فعال من اجل إنجاح عملية التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث :أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2018 .

المبحث الأول : عرض برامج الإنفاق الحكومي للفترة 2001-2019.

المبحث الثاني : أثر برامج الإنفاق الحكومي على أهم المؤشرات التنموية في الجزائر 2001-2018 .

تـــمهيد .

الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تولي أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي سعيا منها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية حيث قامت الجزائر بعدة إصلاحات و برامج بغية تطوير قواعدها المتعلقة باقتصادها المحلي حيث تحرص الجزائر على خلق المناخ المناسب و الأمثل من أجل رفع مستوى المعيشة و تحسين الأوضاع الاجتماعية و ذلك بالاستفادة من مزايا الإنفاق الحكومي والاستثمارات العمومية .

حيث تبنت الجزائر مع بداية الألفية سياسة إنفاقية توسعية ذات التوجه الكينزي مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة كان الإنفاق العام أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية و تحقيق الأهداف التنموية , وقد قسم برنامج الإنفاق الحكومي في الجزائر إلى أربع برامج إنعاشية حيث خصص لكل برنامج مبالغ معينة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الجزائر و إزالة كل مخلفات الأزمة التي مرت بها و التي أثرت عليها سلبيا .

و نهدف من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أثر برامج الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) , حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عرض مختلف البرامج والمخططات الإنعاشية و التنموية في الجزائر , بداية من برنامج الإنعاش (2001-2004) إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009) , ثم تناولنا البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019) , أما المبحث الثاني فقد خصصناه لعرض اثر برنامج الإنفاق الحكومي على مختلف المؤشرات التنموية كمعدلات النمو الاقتصادي و البطالة و التشغيل , كذلك تطرقنا لأثر الإنفاق الحكومي على التضخم و سعر الصرف , الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

المبحث الأول : عرض برامج دعم الإنفاق العمومي للفترة (2001-2018).

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية القرن الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العمومي و قد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج .

المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي اقر في ابريل سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة , و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار , و هو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 و المقدر بـ 11.9 دولار , وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول : أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي .

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية نهائية و هي :

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة .
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة .
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

و يكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر و هي :

- تنشيط الطلب الكلي , و في ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريقة السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد , و خصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل .

– دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل .

– تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي و تغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية[1] .

الفرع الثاني : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي .

إن هذا البرنامج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية , و تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري , النقل , الهياكل القاعدية , تحسين الإطار المعيشي للسكان وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الوطنية[2].

الجدول رقم (02): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .

(الوحدة : مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر : بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , 194 .

[1] بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص ص 193 , 194 .

[2] طالم علي , فيلالي بومدين , **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية** , مجلة الاقتصاد و التنمية , جامعة المدية , العدد 06 , جوان 2016 , ص 103.

و بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي[1] :

الجدول رقم (03) : التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري, الفلاحة و الصيد البحري	6312
السكن , العمران و الأشغال العمومية	4316
تربية , تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي	1369
هياكل قاعدية و ثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية	982
اتصالات و صناعة	623
صحة , بيئة و نقل	653
حمأية اجتماعية	223
طاقة و دراسات مدنية	200

المصدر: بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص, 195 .

يتضح لنا من الجدولين أن الدولة أعطت أهمية خاصة بالأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1% من مجموع الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج , ثم يليه محور التنمية المحلية و البشرية بمقدار 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8% , ثم دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري و دعم الإصلاحات بقيمة 65.4 مليار دج و 45 مليار دج , أي بنسبة 12.4% و 8.6 على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج .

و على مدار الفترة التي اقر تنفيذ المخطط خلالها , جاءت سنة 2001 كصاحبة اكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 دج ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي .

و فيما يلي شرح مبسط لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

[1] حاج محمد فطيمة , **تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي** , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر , جامعة سعيدة , 2013 , ص 110

أ- دعم القطاعات الإنتاجية .

تتمثل القطاعات الإنتاجية حسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في :

- **الفلاحة :** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA بهدف توسيع الإنتاج الفلاحي ليشمل الصادرات و تمحور حول النقاط التالية :

- تعزيز الإنتاج الفلاحي خاصة المنتجات كثيرة الاستهلاك و ترقية المنتجات الموجهة للتصدير .
- تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف في سياق محدد .
- حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي .
- حماية النظام البيئي و الاهتمام بالمراعي و تطويرها .
- محاربة الفقر و التكفل بديون الفلاحين . و قد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 55.9 مليار دج

- **الصيد البحري :** تزخر الجزائر بساحل طوله 1200 كم غني بثروة سمكية هائلة و بهدف ترقية الصيد البحري و لتنفيذ ذلك تم القيام بمجموعة من الإجراءات ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي اهمها :

- تمويل الصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد البحري و تربية الاحياء المائية FNAPP.
- تقديم تسهيلات ائتمانية و قروض لصيد السمك و تربية المائيات تابعة لصندوق التعاون الفلاحي CNMA , و قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج بـ 9.5 مليار دج

ب- الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية .

لقد تميز هذا القطاع بتلقيه اكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 40.1% أي بمبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع و ذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام و خاصة الإنفاق الاستثماري , وبهدف انعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة و الخاصة منها من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي و فتح مناصب شغل جديدة و بالتالي تخفيض نسبة البطالة , بالاضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تهيئة الأحياء السكنية في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن[1] .

[1] عدة أسماء, **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**, مذكرة ماجيستر,جامعة وهران , 2016, ص ص 160, 161 .

ج- التنمية المحلية و البشرية :

لقد خصصت الحكومة نسبة 38.8% من إجمالي المبلغ الموجه للبرنامج أي بغلاف مالي قدره 204.2 مليار دج , حيث خصص منه مبلغ 97 مليار دج في جانب التنمية المحلية بهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطن على مستوى التراب الوطني خاصة في الأرياف و تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال إدراج مخططات تنموية بلدية لتشجيع التنمية و تحسين أداء الخدمة العمومية كالبريد و المواصلات و غيرها وإعادة تأهيل المناطق بأكملها .

وفي جانب التنمية البشرية فقد قدر لها مبلغ 90.2 مليار دج بغرض تحسين المستوى التعليمي والصحي و تطوير معرفة المواطن لتحسين مستوى الحياة و زيادة إنتاجية الأفراد و ذلك عن طريق تكثيف المنشآت الصحية و التربوية و الثقافية و مصادر المعرفة و في هذا القطاع فتوقع توفير 13680 منصب شغل من خلال تنفيذ هذا البرنامج ضمن مجموعة من القطاعات[1] .

ح- دعم الإصلاحات :

في سبيل تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 و الوصول للنتائج المرغوبة كان لابد من توفير محيط ملائم لتنفيذ البرنامج عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تسهل عمل الحكومة و تدعم القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية مما يساهم في بعث الاقتصاد الوطني و تنشيطه , و لتمويل ذلك خصص مبلغ 45 مليار دج لتنفيذ برنامج دعم الإصلاحات [2].

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 .

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 ابريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009 , في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة [3] .

---

[1] عدة أسماء, مرجع سبق ذكره , ص ص 163 , 164 .

[2] عدة أسماء , ص 165 .

[3] باشوش حميد , **المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة الجزائر , 2011 , ص 58 .

و للحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي , بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الإصلاحات مست المجال الاقتصادي من أجل تحسين إطار الاستثمار وذلك بتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار مع جلب الاستثمار و الشراكة الأجنبية و ذلك بمراجعة القوانين الاستثمارية و تسوية مشكل العقار [1].

الفرع الأول : أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها :

- تحديث و توسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة , بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة .

- تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد , سواء كان الجانب الصحي , الأمني أو التعليمي .

- تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية : وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية و البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي , إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد و الاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك , كما أن البنية التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي و بالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع والخدمات و عوامل الإنتاج .

- رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو , وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر[2].

الفرع الثاني : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار , حيث أضيف له بعد إقراره

[1] بوضياف ياسين , مرجع سبق ذكره , ص 13 .

[2] بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص 202 .

برنامجين خاصين , احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج , زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة ب 1071 مليار دج , والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج , وذلك كما يوضحه الشكل التالي [1] :

الجدول رقم (04): البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة له 2005-2009 .

(الوحدة : مليار دج)

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر : بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص 203 .

و جاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة , حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي :

[1] بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص ص 202 , 203 .

الجدول رقم (05) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .

(الوحدة : مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر : بودخدخ كريم , المرجع السابق , ص 203 .

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي[1] :

أ-**تحسين ظروف معيشة السكان** : لقد جاء هذا القطاع بالحصة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5 % أي بمبلغ 1908.5 مليار دج , وهو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية و البشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي , وذلك بتحسين المستوى المعيشي و توفير قدر من الرفاهية سيكون له أثره على إنتاجية العامل و بالتالي على إنتاجية الاقتصاد ككل [2] .

ب- تطوير المنشات الأساسية : يحتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو , وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية و المنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار و عمليات الإنتاج [3] .

ج- دعم التنمية الاقتصادية : قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بحوالي 337.2 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج , وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة و التنمية الريفية الذي اخذ حوالي 90% من هذا المبلغ, ويعود هذا التركيز إلى مشاريع و سياسات التجديد الفلاحي و الريفي

[1] بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص 203 .

[2] عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 167 .

[3] بودخدخ كريم, مرجع سبق ذكره , ص 205 .

وإستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت فيها السلطات العمومية بدءا من سنة 2000 كما تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية اهتماما بالقطاعات التي تسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية [1].

ح- تطوير الخدمة العمومية : لقد تم تجهيز هذا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية و تحسين الخدمة العمومية و مواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن , و تدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات [2].

هـ- البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال : لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة و تدارك العجز الحاصل في القطاع [3] .

المطلب الثالث : برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته و الموافقة عليه يوم24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء ,و يندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 و الذي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب و مناطق الهضاب العليا للفترة 2006-2009 .

يتطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2010-2014 من أجل انجاز مختلف مشاريعه حوالي 21214 مليار دج أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار [4].

الفرع الأول : أهداف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 03 ملايين منصب عمل .
- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي .
- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية و فك العزلة عن كل المناطق

[1] باشوش حميد , مرجع سبق ذكره , ص 68 .
[2] عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 170 .
[3] عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 172 .
[4] باشوش حميد , مرجع سبق ذكره , ص 76 .

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني .
- تحسين المستوى الصحي للسكان و إعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي .
- النهوض بالبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال [1].

الفرع الثاني : مضمون برنامج التنمية الخماسي .

توزعت الإعتمادات المالية لهذا المخطط على أهم القطاعات كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الاقتصادية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.67
مكافحة البطالة	360	1.76
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: زكرياء مسعودي , **تقييم تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري 2001-2016** , المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية , جامعة الوادي , العدد 06, جوان2017 , ص 221 .

من خلال الجدول نلاحظ إنه قد خصص للمحور المتعلق بالتنمية البشرية النصيب الأكبر من قيمة البرنامج و يقدر ب 10122 مليار دج أي بنسبة49.59% و ذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره, و التكفل الطبي تحسين ظروف السكن و غيرها , أما المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية فيتضمن ميزانية تقدر ب 6448 مليار دج أي ما نسبته 31.59% يوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية , أما تحسين الخدمة العمومية فقد خصص لها مبلغ 1666 مليار دج أما التنمية لاقتصادية استحوذت

[1] طالم علي , فيلالي بومدين , مرجع سبق ذكره , ص 106 .

على ميزانية قدرت ب 1566 مليار دج , أما المحور المتعلق بمكافحة البطالة و البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال فقد خصص لها 360 مليار دج و 26 مليار دج على التوالي .

و يتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية :

أ- **برنامج التنمية البشرية :** في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلاف مالي يقدر ب 10122 مليار دج للفترة 2010-2014 ما يزيد عن 49% من إجمالي البرنامج نظرا لأهمية هذا القطاع باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد لمواصلة مسار الإعمار الوطني و الذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته ,عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره و التكفل الطبي بانجاز مستشفيات و عيادات متخصصة و تحسين ظروف السكن و تزويدها بالماء و الطاقة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي[1] :

الجدول رقم (07) : برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2010-2014.

القطاع	المبلغ (مليار دج)	أهم المشاريع المبرمجة
التربية الوطنية	852	300 ابتدائية , 1000 إكمالية , 850 ثانوية , 2000 متوسطة
التعليم العالي	868	600000 مقعد بيداغوجي ,400000 سرير,44 مطعم
الصحة	619	172 مستشفى,45مركب صحي,377عيادة,1000قاعة علاج
السكن	3700	2مليون مسكن
المياه	2060	35سد,34محطة للتصفية,3000عملية تزويد بالماء الشروب
التكوين المهني	178	220معهد,82مركز للتكوين,58 داخلية
الطاقة	350	ربط مليون بيت بشبكة الغاز و 220000 بيت ريفي بالكهرباء
الشباب و الرياضة	1130	80ملعب,750مركب رياضي,160قاعة متعددة الرياضات
الثقافة	140	40مركب ثقافي و340مكتبة,44مسرح,12معهد موسيقي
الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية و تجويد شبكات بثها
الشؤون الدينية	120	مسجد الجزائر الأعظم,80مسجداخر,17مدرسة قرآنية
التضامن الوطني	40	70مؤسسة لفائدة المعاقين,40منشآة للأشخاص في شدة
المجاهدين	19	9مراكز للراحة,17متحف,40مقبرة للشهداء

[1] عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 173.

المصدر: عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 173.

ب- برنامج تطوير الهياكل القاعدية : لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج , أي ما يزيد عن 31% من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان عبر جميع مناطق الوطن من خلال تطوير المنشآت القاعدية و تعزيز المنشآت الأساسية عن طريق تحسين و تعزيز شبكات النقل و تحديثها و هذا ما يدعم الاقتصاد الوطني و يشجع على تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة , حيث يتوقع ان يوفر 561000 منصب عمل و ارتكز هذا البرنامج على القطاعات التالية :

الجدول رقم (08) : برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .

القطاع	المبلغ (مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الأشغال العمومية	3100	إتمام انجاز الطريق السيار شرق-غرب و ربطها ب 830 كلم من الطرق و انجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة.
النقل	2800	تحسين النقل الحضري و مد شبكة السكة الحديدية , تجهيز 14 مدينة بالترامواي.
تهيئة البيئة والإقليم	500	انجاز المساحات الخضراء , و حماية 1795 مساحة خضراء

المصدر : عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 174.

ج- برنامج دعم التنمية الاقتصادية : لقد تم تخصيص ما يقارب 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي بنسبة 17% لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي , حيث اهتمت بقطاع الفلاحة و التنمية الريفية و تطوير الصناعة و المؤسسات العمومية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع الاستثمار والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج[1] .

[1] عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص ص 173, 174.

الجدول رقم (09) : برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .

القطاع	المبلغ(مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	استكمال مشاريع الفلاحة التي تم الشروع فيها سابقا
التنمية الصناعية	2000	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكميائية و تحديث المؤسسات العمومية
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي , تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج
التشغيل	350	استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد المعرفة	250	دعم البحث العلمي , تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي

المصدر: عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 174.

المطلب الرابع : برنامج التنمية الخماسي 2015-2019 .

إن البرنامج الخماسي الثالث خصص له غلاف مالي بقيمة 21000 مليار دينار أي ما يقارب 262 مليار دولار , وجاء هذا البرنامج لتوطيد النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من معدلات النمو لكي تتراوح 7% في سنة 2019 بالإضافة إلى تكملة المشاريع الاستثمارية و تحسين البنية التحتية التي بدأ في تطبيقها خلال البرنامجين السابقين , مع تخصيص 600 مشروع في قطاع الصيد البحري[1] .

و سيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار و أرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5.600 مليار دولار و ديون خارجية منعدمة تقريبا [2] .

[1] سومية شهيناز طالب , محمد البشير دلبيق , **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر**, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال, جامعة سيدي بلعباس , 2018, ص 248 .

[2] سمية عبد اللاوي , **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014** , مذكرة لنيل شهادة الماستر , جامعة الوادي , 2015 , ص 65 .

الفرع الأول : أهداف البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار , باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن , التربية , الصحة , الماء .. الخ و يهدف إلى تحقيق:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي القومي

- تنويع الاقتصاد و نمو الصادرات خارج المحروقات .

- استحداث مناصب شغل , و إعطاء عناية خاصة للتكوين و توعية الموارد البشرية .

- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي تقدر ب 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية و دعم الطبقات المحرومة .

- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة , و تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات و توفير العقار و القروض .

- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام و الخاص محلي أو أجنبي .

الفرع الثاني : مضمون برنامج التنمية الخماسي 2015-2019 .

من المتوقع أن تحافظ الحكومة على المشاريع التي شرع في إنجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل) والمقدر حجمها بـ 26 مليار دولار، مع الاستغناء عن باقي المشاريع الأخرى التي لا تحمل طابع الأولوية والتي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد بلغ حجمها 29 مليار دولار وقد مسّ حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53% من المشاريع المخصصة، وتعد ضمن برامج الترشيد هذا ما يجعلنا نستبعد أن تكون الجزائر في أزمة اقتصادية في المدى القصير لفترة المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 وفي تمويل المشاريع الكبرى الحالية وحجمها 26 مليار دولار لعام 2015 رغم أنها ستظهر تعقيدات بعد سنتين إن استمرت مؤشرات التصحيح الاقتصادي على ما هي عليه أي يبقى رصيد صندوق ضبط الإيرادات في 47 مليار دولار و احتياطي من النقد الأجنبي 170 مليار دولار أي أنّ مجموع 217 مليار دولار تصنع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية لمدة عامين ونصف، غير أنّ هناك بعض المؤشرات ستعرف تراجعا وقد بدأت ملامحها تظهر على الأفق فتراجع الصادرات من 68 مليار دولار في سنة

2014 إلى 34 مليار دولار في أواخر 2015 مع استقرار الاستيراد بمعدلات عالية تعادل 57,3 مليار دولار مما يفاقم عجز الميزان التجاري بـ 20 مليار دولار، أمام بلوغ نفقات الميزانية 75,8 مليار مقابل إيرادات قدرت بـ 49,5 مليار مما يعني عجز للموازنة عند عتبة 28 مليار والتضخم سيرتفع ويقترب من 10% بحلول سنة 2016، إن هذا التقييم للاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019 مبني على مؤشرات اقتصادية مرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية للفترة القصيرة، أما فيما يخص الاقتصاد الوطني ككل سيتحدد وفقا لتعاطي الحكومة مع الوفرة المالية الحالية ومدى استغلالها في بناء اقتصاد متنوع [1].

المبحث الثاني : أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2018 .

تسعى الجزائر و كباقي دول العالم إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي , محاربة البطالة و التضخم , بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار و دفع معدلات النمو الاقتصادي , بالاعتماد على وسيلة الإنفاق الحكومي من بين عدة وسائل متاحة .

المطلب الأول : مــؤشر معــدل النمو الاقتصادي .

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة , و ذلك راجع بالأساس إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي , حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي , و الذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات و الحد من ارتفاع معدلات التضخم [2].

1/ الفترة من 2001 إلى 2004 .

إن استهداف رفع معدلات النمو الاقتصادي من قبل السلطات المعنية عن طريق مخطط الانتعاش الاقتصادي و تحسن الظروف المناخية للاقتصاد و عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها حجم الإنفاق العام ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 .

و الجدول (10) يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 .

---

[1] عاشور حيدوشي , ميلود وعيل , **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري** , مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, المركز الجامعي ميلة , العدد الخامس , جوان 2017 , ص 339 .

[2] بودخدخ كريم , مرجع سبق ذكره , ص 181 .

الجدول رقم (10) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004 .

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	%5.0	%5.2	%5.9	%6.2
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	% 2.7	%4.7	%6.9	%5.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	%-1.6	%3.7	%8.8	%3.3

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على : - محمد حرواش , **تحليل أثر التغير في معدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2013** ,مجلة آفاق للعلوم, جامعة الجلفة ,العدد الثالث , ص 104 .

- بودخدخ كريم , مرجع سبق ذكره , ص208.

نلاحظ من خلال الجدول (13) أن متوسط معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال هذه الفترة بلغ 4.8 % وهذا يبين أن النمو المحقق قد ساهمت فيه مختلف القطاعات , بفضل برنامج دعم الإنعاش الذي كان يهدف أساسا إلى دعم النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات , وهذا ما يظهر جليا عند مقارنة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي شهدت تطورا كبيرا 5.0% , 5.2% , 6.2% لسنوات 2001 , 2002, 2004 إذا ما قورنت بمعدلات نمو الناتج الحقيقي 2.7% , 4.7% , 5.2% المسجلة في نفس السنوات .

2/الفترة من 2005 إلى 2009 .

شهدت هذه الفترة انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التكميلي و البرامج المخصصة لتنمية الجنوب الجزائري و الهضاب العليا , و التي تهدف لمواصلة دعم النمو خارج قطاع المحروقات, وقد برزت أثار هذه البرامج من خلال ارتفاعات معدل نمو الناتج خارج قطاع المحروقات [1].كما هو موضح في الجدول (11) .

الجدول رقم (11) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2005-2009 .

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	%4.7	%5.6	%6.3	%6.1	%10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	%5.8	%-2.5	%-0.9	%-2.3	/
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	%5.1	%2.0	%3.0	2.4	%2.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على : - محمد حرواش , مرجع سبق ذكره , ص 105 .

- بودخدخ كريم , مرجع سبق ذكره , ص 218 .

[1] محمد حرواش , مرجع سبق ذكره , ص ص 104, 105 .

يبرز الجدول (14) أن معدل نمو الناتج الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 حيث بلغ 2.0% عكس ما كان عليه الحال سنة 2005 إذ بلغ 5.1% , ثم عاد للارتفاع سنة 2007 بنسبة 3% نتيجة تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات , لكنه عاد من جديد الانخفاض بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في تدهور معدلات نمو الناتج الحقيقي رغم التحسن الذي شهده معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي واصل ارتفاعاته لينتقل من 4.7% سنة 2005 إلى 5.6% سنة 2006 ثم إلى 6.3% سنة 2007 ليسجل أعلى نسبة له سنة 2009 ب 10.5% نتيجة ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الأخرى, وهذا راجع إلى الأهمية التي أولتها لها الدولة ضمن مخطط البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي .

3/الفترة من 2010 إلى 2014 .

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين ظروف المعيشة مواصلة استخدامها لأوجه الإنفاق المختلفة و لتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة وتتبع أثرها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة [1]. و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014 .

الجدول رقم (12) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2010-2014 .

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	%6.3	%6.1	%7.1	%7.1	%5.6
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	%3.6	%2.8	%3.3	%2.8	%3.8
معدل النمو في قطاع المحروقات	%-2.2	%-3.3	%-3.4	%-5.5	%-0.6

المصدر : عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 187 .

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تحسن بداية من 2010 حيث إنه انتقل من 2.1% سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6% سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 , حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6-% في حين يبقى معدل النمو خارج المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة .

[1] عدة أسماء , مرجع سبق ذكره , ص 187 .

4/الفترة من 2015 إلى 2018 .

إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو[1], يمكن إظهار تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2015-2018) من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (13) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2015-2018 .

السنوات	2015	2016	2017	2018*
معدل النمو الاقتصادي%	3.9	3.6	2.9	2.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :- تقرير البنك الدولي, أكتوبر 2016 .

- تقرير بنك الجزائر , سبتمبر 2017 .

- * نسبة تقديرية .

من الملاحظ في الجدول أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انخفاض مستمر خلال الفترة 2015-2018 , سنة 2015 كان معدل النمو الاقتصادي 3.9% ,لينخفض إلى 2.9% سنة 2017 , ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.6% سنة 2018 و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط , و كذا تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات و انخفاض الإيرادات المتأتية عن الجباية البترولية .

المطلب الثاني : مــؤشر البطالة و التشغيل .

كانت ولا زالت السياسات الاقتصادية في الجزائر تسعى إلى التأثير على مختلف المؤشرات التنموية عامة وعلى البطالة وسوق التشغيل خاصة , و ذلك من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي وتوطيد النمو وهذا من أجل خفض نسب البطالة و خلق مزيد من مناصب العمل الأمر الذي يعود بالإيجاب على النشاط الاقتصادي .

1/ الفترة من 2001 إلى 2004.

انعكس تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على معدلات البطالة و التشغيل,وهذا ما يفسره الجدول التالي :

[1] عاشور حيدوشي , ميلود وعيل , مرجع سبق ذكره , ص 337 .

الجدول رقم (14) : تطور معدل البطالة و حجم العمالة في الجزائر 2001-2004.

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	%27.3	%25	%23.7	%17.6
الطلب	99013	147914	234093	570736
العرض	25662	31358	47057	73311
عدد المناصب(دائمة و مؤقتة)	23696	27047	39205	57046
الإنفاق العمومي(مليار دج)	357.395	452.93	516.504	638.036

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : - طويل حدة و آخرون , **تقييم سياسات التشغيل و البرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر(1990-2014)**, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال, جامعة سيدي بلعباس , مارس 2018 , ص 236 .

- محمد لموتي , **قياس أثر الإنفاق العمومي على البطالة في الجزائر (1990-2013)** , مجلة الأبحاث الاقتصادية, جامعة البليدة , العدد 13 , ديسمبر 2015 , ص 233 .

في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي من 357.395 مليار دج عام 2001 إلى 638.036 مليار دج عام 2004 فإن لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل , مما أدى إلى تقليص حجم البطالة , حيث تم تنصيب 23696 عامل من أصل 25662 عارض للعمل في بداية البرنامج سنة 2001 , ليصل في نهايته إلى تنصيب 57046 عامل من أصل 73311 عارض للعمل أي بنسبة بطالة مقدرة ب 17.6% .

2/ الفترة من 2005 إلى 2009 .

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة وسوق العمل .**الجدول رقم (15): تطور معدل البطالة و حجم العمالة في الجزائر2005-2009.**

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	%15.3	%12.3	%13.8	%11.3	%10.2
الطلب	/	59784	749678	1176156	963016
العرض	/	132117	168950	213194	235606
عدد المناصب(دائمة و مؤقتة)	/	132117	168950	213194	235606
الإنفاق العمومي(مليار دج)	806.90	1015.14	1434.63	1973.27	1946.31

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : - طويل حدة و آخرون , مرجع سبق ذكره , ص 237 .

- محمد لموتي , مرجع سبق ذكره , ص 234 .

نلاحظ أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر و ذلك مع الارتفاع المستمر لقيمة الإنفاق العمومي في هذه المرحلة , أين انخفضت نسبتها من 15.3% عام 2005 إلى 12.3% عام 2006 ثم إلى 10.2% عام 2009 في ظل ارتفاع الإنفاق الحكومي من 806.905 مليار دج عام 2005 إلى 1015.144 مليار دج عام 2006 ثم إلى 1946.311 مليار دج عام 2009 . كما يتضح ان البرنامج التكميلي لدعم النمو كان إيجابيا على سوق العمل , فقد واصل مسيرة التنمية حيث ساهم في تقليص البطالة أي تنصيب 170858 عامل من أصل 235606 عارض للعمل .

3/ الفترة من 2010 إلى 2014.

جاء برنامج توطيد النمو لاستكمال مسيرة الإنعاش الاقتصادي , و أهم ما جاء به يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (16) : تطور معدل البطالة و حجم العمالة في الجزائر2010-2014.

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6
حجم العمالة النشطة	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000
حجم العمالة المشغلة	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
الإنفاق العمومي(مليار دج)	1807.86	1934.5	2820.4	2544.2	315.354

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : - عابد شريط , ياسين بن الحاج جلول , **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية- البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا** , مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية , جامعة الشلف, جوان 2013, ص 103 .

- محمد لموتي , مرجع سبق ذكره , ص 235 .

نلاحظ من الجدول السابق , ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 9.736.000 منصب شغل سنة 2010 إلى 10.239.000 منصب شغل سنة 2014 , و كان هذا الارتفاع في التشغيل متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت كذلك من 10.812.000 فرد سنة 2010 لتصل إلى 11.453.000 فرد سنة 2014 .

4/ الفترة من 2015 إلى 2018 .

يكمن التحدي التنموي الأبرز الذي يسعى إليه البرنامج الخماسي للتنمية هو خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة , و هذا ما سنقف عليه خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة بالجزائر للفترة 2015-2018 :

الجدول رقم (17): تطور معدلات البطالة للفترة 2015-2018 .

السنوات	2015	2016	2017	2018*
معدل البطالة %	11.29	9.9	11.7	13.2

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : : تقرير البنك الدولي, أكتوبر 2016 .

تقرير بنك الجزائر , سبتمبر 2017 .

* نسبة تقديرية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة انخفض من 11.29% سنة 2015 إلى 9.9% سنة 2016 و يرجع هذا الانخفاض إلى فعالية سياسة التشغيل من خلال إعطاء تسهيلات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , في المقابل نلاحظ ارتفاع في نسبة البطالة إلى 11.7% سنة 2017 بسبب التراجع في النمو الاقتصادي كما إنه يتوقع ارتفاع نسبة البطالة سنة 2018 إلى حوالي 13%. حيث أن تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر سيؤدي بدوره إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة .

المطلب الثالث : مــؤشر التضخم و سعر الصرف .

لقد أدى الانفراج المالي مع مطلع الألفية الثالثة , و الذي بدأ بتحسن إيرادات الدولة من صادرات المحروقات و استقرار المؤشرات الكلية خاصة النقدية منها , إلى انتهاج الحكومة منحنى مغاير في السياسة الاقتصادية الكلية , حيث أصبحت تعتمد على سياسة اقتصادية جديدة ذات توجه كينزي , تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري , و تشجيع الاستثمار الإنتاجي[1] وكذا استهداف معدلات التضخم و التحكم في مستوياته من خلال تطبيق سياسة مالية توسعية .

[1] امحمد بن عدة , **واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر (2001-2014) و متطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية** , مجلة الاقتصاد والمالية , جامعة غليزان , المجلد 03 , العدد 01 , 2017 , ص 11 .

الفرع الأول : مــؤشر التضخم .

1/ الفترة 2001 إلى 2014.

سجل التضخم في الجزائر منحنى متذبذبا خلال الفترة 2001-2014 حيث حاولت السلطات النقدية وبالأخص خلال السنوات المتميزة بانخفاض إيرادات الميزانية و الذي تزامن مع انخفاض في أسعار البترول تبني سياسة نقديـة فعالــة لمواجهة التضخم . من أجل التخفيف من الصعوبات المالية التي تواجه الاقتصاد

وضعت السلطات النقدية تخفيض معدلات التضخم كأولوية لها , مرتكزة في ذلك على تسيير اقتصادي كلي جيد [1] , وهذا ما يوضحه الجدول و الشكل المواليين :

الجدول رقم (18) : تطور معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المستوى العام للأسعار	100.00	101.40	105.72	109.92	111.43	114.01	118.20
معدل التضخم الفعلي%	4.20	1.40	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68
معدل التضخم المستهدف%	3	3	3	3	3	3	3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المستوى العام للأسعار	123.95	131.06	136.19	142.34	155.00	160.05	164.72
معدل التضخم الفعلي%	4.86	5.74	3.91	4.52	8.86	3.26	2.92
معدل التضخم المستهدف%	3	3	3	4	4	4	4

المصدر : امحمد بن عدة , مرجع سبق ذكره , ص 12 .

[1] إيمان بوعكاز , **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الاقتصادي (2001-2011)** , أطروحة دكتوراه , جامعة باتنة , 2011 , ص 240 .

الشكل رقم (04) : تطور معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

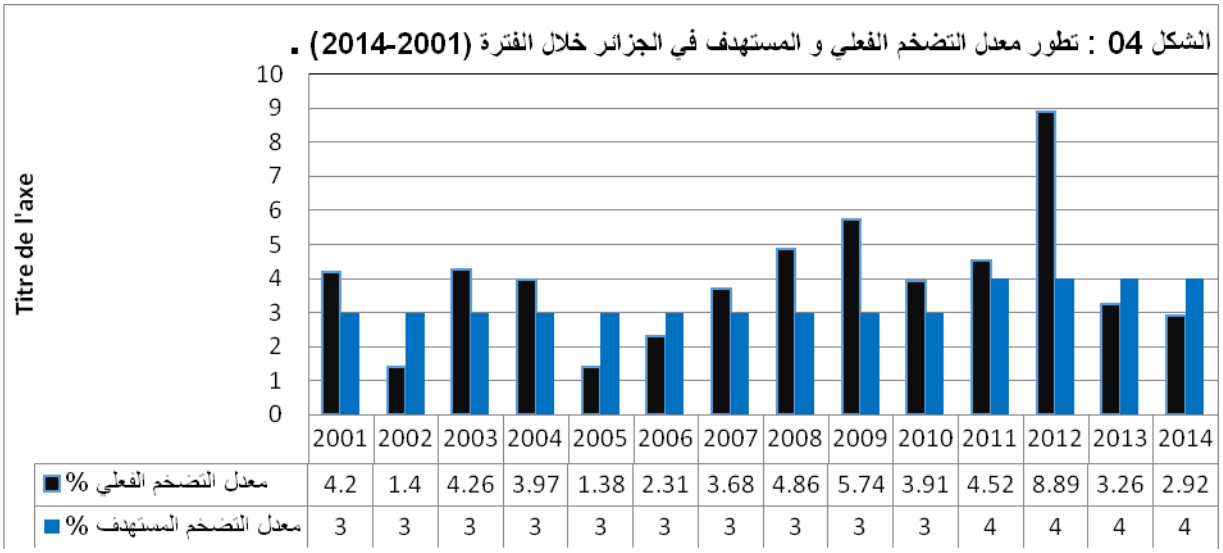

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم الفعلي %	4.2	1.4	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
معدل التضخم المستهدف %	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	4	4	4	4

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول السابق .

من الشكل و الجدول السابقين نلاحظ أن معدل التضخم سجل معدل منخفض سنة 2002 بمعدل 1.4% و هذا راجع لقيام البنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ سنة 2002 .

كما تميزت الفترة 2003-2005 بتوسع نقدي , كان مصدره تنقيد الموجودات الخارجية , وخصوصا أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ سنة 2005 الكتلة النقدية مؤكدا الاتجاه الهيكلي للعشرية باستثناء سنة 2008 فسجل معدل التضخم 4.9% بفعل التوسع في السياسة المالية و انطلاق برامج دعم النمو الاقتصادي , كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي ارتفاع الأجور و الرواتب من دون أن تقابلها زيادة للإنتاجية , ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة ب 18.6% سنة 2006 , كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.47% وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل في 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 و المقدر ب 5.7% يرجع إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد منذ سنة 2008 إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر بالنسبة للسنة 2011 معدل التضخم المحقق هو 4.5% بينما المعدل المستهدف هو 4% ويرجع هذا الارتفاع للأسباب السابقة خلال سنة 2012

نلاحظ تسجيل أعلى معدل تضخم خلال العشرية بنسبة 8.89% , ليتراجع سنة 2013 إلى 3.25% ثم 2.91% سنة 2014 .

2/ الفترة من 2015 إلى 2019 .

مثل باقي البرامج التنموية السابقة في الجزائر و التي كانت تسعى لاستهداف معدلات التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن , فان برنامج التنمية الخماسي 2015-2019 جاء أيضا بهدف التحكم في معدلات التضخم و الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 2015-2018:

الجدول رقم (19): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2015-2018.

السنوات	2015	2016	*2017	*2018
معدل التضخم%	4.8	6.4	5.5	7.5

المصدر : من إعداد الطالب بناء على :- تقرير البنك الدولي , افريل2017 .

* نسبة تقديرية .

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع معدل التضخم 4.8% عام 2015 مقابل 6.4 % عام 2016 ,لكن من المتوقع أن ينخفض إلى 5.5% عام 2017 أي بنسبة 0.9% , في حين يتوقع ارتفاعه عام 2018 إلى 7.5% أي زيادة بنسبة 2% .

الفرع الثاني : مــؤشر سعر الصرف .

1/ الفترة من 2001 إلى 2014 .

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض و الطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال , و بنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق , ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة[1] (2001-2014) يمكن عرض الجدول و الشكل التاليين :

[1] بن زاوي هاجر , **أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر(2000-2016)** , مذكرة لنيل شهادة ماستر , جامعة المسيلة , 2017 , ص 41 .

الجدول رقم (20) :تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2001-2014).

(سعر الصرف لمتوسط الفترة)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	64.58	72.64	74.38	72.85	77.55	79.38	80.56

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :- بن زاوي هاجر , مرجع سبق ذكره , ص 41 .

- الأمين لباز , **مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر- دراسة تحليلية للنظم و النتائج بين 1964-2015** , مجلة رؤى اقتصادية , جامعة الوادي , العدد 01 , ديسمبر 2016 , ص 127 .

الشكل رقم (05) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(2001-2014).

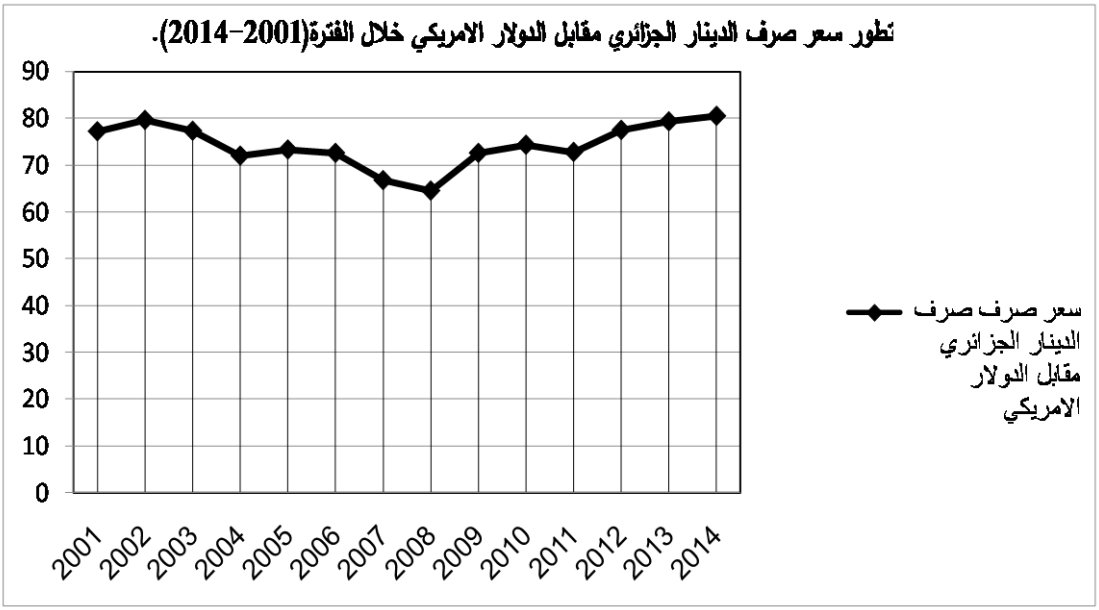

المصدر : من إعداد الطالب بناء على بيانات الجدول السابق

سنة 2002 شهد الدينار الجزائري شبه تذبذبات بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي ميز الفترة الممتدة بين 200-2011 حيث لاحظنا تحسن في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 أين أصبح الدولار يساوي 72.06 دينار بعد أن كان سنة 2003 يساوي 77.39 أي بتحسن في سعر صرف الدينار قدره 05 دنانير

تقريبا , و تواصل التحسن إلى غاية سنة 2008 حيث سجل الدينار أحسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58 , ليعود و يسجل الدينار انخفاضات كبيرة متتالية ابتداء من سنة 2009 دون العودة للمعدلات السابقة و التي كان مردها لسياسات الحكومة الرامية إلى الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية الممتدة 2001-2014 , و قد جاءت هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر أزمة في الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو العالمي و الذي يفضي إلى انخفاض أسعار البترول التي تعتبر جبايته هي المورد الشبه وحيد للميزانية العامة للدولة .

2/ الفترة من 2015 إلى 2018 .

لتحليل أثر برنامج الإنفاق الحكومي خلال برنامج التنمية الخماسي 2015-2018 على سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي, سنحاول عرض ذلك الأثر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (21) : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2015-2018 .

(سعر الصرف لمتوسط الفترة)

السنوات	2015	2016	2017	2018*
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	100.464	109.465	110.961	115

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :- قانون المالية , ديسمبر 2018 .

- تقرير بنك الجزائر , 2017 .

- * نسبة تقديرية .

من الجدول نلاحظ أن قيمة الدينار سجلت انخفاض مستمر خلال السنوات 2015 , 2016 , 2017 بسعر صرف 100.464 , 109.465 ,110.961 على التوالي , كما إنه يتوقع أن تنخفض قيمة الدينار مقابل الدولار سنة 2018 بسعر صرف يقدر ب 115 . ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى هشاشة الاقتصاد الذي مزال يعتمد عل مداخيل النفط والتي تشكل نسبة كبيرة من عائدات الجزائر من العملة الصعبة , كذلك يبقى ضعف الطلب على الدينار الجزائري سبب من أسباب هذا الانخفاض .

المطلب الرابع : مــؤشر الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

للتجارة الخارجية دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية , حيث تشكل حصيلتها مصدرا مهما في تمويل الواردات الضرورية من السلع و الخدمات [1], بحيث يعتبر الميزان التجاري و ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس حالة نشاط الاقتصاد .

الفرع الأول : مــؤشر الميزان التجاري .

1/الفترة من 2001 إلى 2014.

يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات من السلع و الخدمات . و سنعرض مختلف تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2001-2014) بالاستناد على الجدول و الشكل التاليين :

الجدول رقم (22) : تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2001-2014.

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631
الصادرات	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163
الميزان التجاري	9192	8616	11078	13774	14351	33150	32532
معدل التغطية%*	192	157	182	175	221	255	217
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	39479	38745	39267	44639	49672	84984	92645
الصادرات	79298	44688	56667	73723	104097	141364	1121139
الميزان التجاري	39819	5943	17400	29084	54425	56380	28494
معدل التغطية%*	200	115	144	165	209	166	130

[1] عمار زيتوني و آخرون , **نموذج التجارة الخارجية الجزائرية** , مجلة العلوم الإنسانية , جامعة بسكرة , العدد 28/27 , نوفمبر 2012, ص 70 .

المصدر : - ياسين عبد الله , بلحاج فراجي , دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري2000-2015 , مجلة مجاميع المعرفة , عدد أكتوبر 2017 , ص 23 .

- *معدل التغطية = (الصادرات/الواردات)×100 .

الشكل رقم (06): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001-2014).

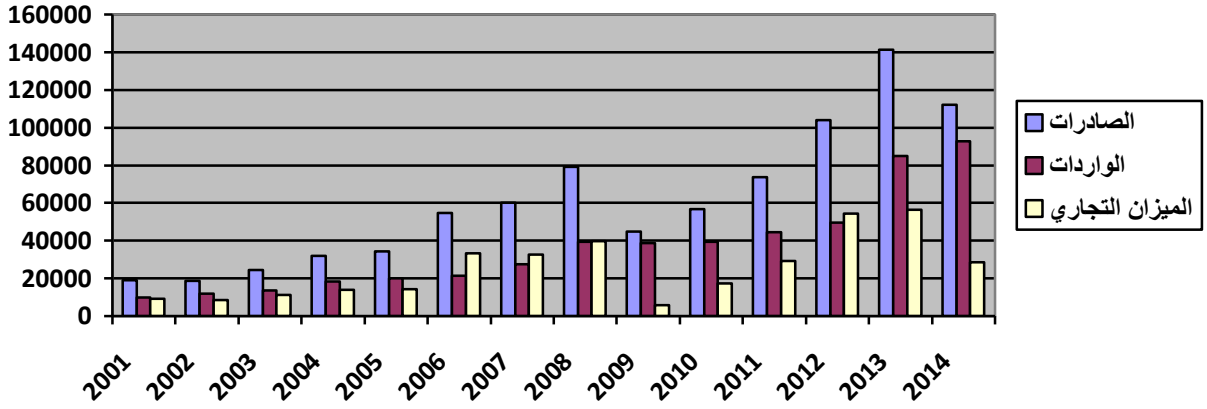

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق .

نلاحظ من الجدول و الشكل السابقين إنه عامي 2001 و 2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى 18825 مليون دولار على التوالي و ارتفعت الواردات إلى 9940 مليون دولار و 12009 مليون دولار على التوالي و هذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى 9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2002 و بنسبة تغطية 157% , لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2008 , بالمقارنة بين السنتين 2000 و 2008 نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار و يمكن تبرير هذا الفرق بأهمية تطور في حجم الصادرات بصفة خاصة , و التي قدرت ب 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000.

لكن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضا كبيرا ليصل إلى 5943 مليون دولار سنة 2009 بعد أن بلغ قيمة 39819 مليون دولار سنة 2008 و هذا راجع حتما إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة العالمية . ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداء من مطلع سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي و بلغ 17400 مليون دولار, و بالفعل لقد انعكس هذا الارتفاع بالنسبة للصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات و التي انتقلت من 165% سنة 2001 إلى 130% سنة 2014 , و لقد شكلت المحروقات ابرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها 97.14% من الحجم

الإجمالي للصادرات أي 55.04 مليار دولار سنة 2015 مقابل 44.12 مليار دولار سنة 2009 مسجلة ارتفاعا قدره 24.74% .

2/ الفترة من 2015 إلى 2018 .

يوضح لنا الجدول التالي تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-2018 .

الجدول رقم (23) : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2015-2018.

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات	2015	2016	2017	2018*
رصيد الميزان التجاري	-1.664	-17.88	-9.33	-8

المصدر : عبد القادر روشو , راتول محمد , **أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري 2001-2017** , أبحاث اقتصادية و إدارية , جامعة بسكرة , العدد 21 , جوان 2017 ,ص 113.

* نسبة تقديرية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إنه سنة 2015 كان عجز الميزان التجاري 1.664- مليار دولار, ليقفز بشكل كبير إلى 17.88- مليار دولار سنة 2016 , ليعود للانخفاض إلى 9.33- مليار دولار سنة 2017 , كما إنه يتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري سنة 2018 إلى 8- مليار دولار , و يرجع هذا الانخفاض في العجز إلى توجه الحكومة لكبح فاتورة الاستيراد و منع بعض المنتجات من الاستيراد , وكذا بدل مجهودات من أجل التوجه إلى التصدير, لتنويع إيراداتها خارج قطاع المحروقات .

الفرع الثاني : مــؤشر ميزان المدفوعات .

1 /الفترة من 2001 إلى 2014

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي . وفيما ما يلي عرض حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال مرحلة 2001-2014 :

الجدول رقم (24): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2014.

(الوحدة : مليار دولار أمريكي)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزان الجاري	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.59
ميزان حساب رأس المال	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.08
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	9.25	16.94	17.73	29.73
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الميزان الجاري	34.45	0.41	12.16	17.77	12.30	1.15	-9.27
ميزان حساب رأس المال	2.54	3.45	3.42	2.38	-0.25	-1.02	3.39
ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : - دردوري لحسن , **فعالية السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014** ,مجلة الاقتصاد الصناعي , جامعة بسكرة , العدد 11 , ديسمبر 2016 , ص ص 371 , 372 .

- تقرير بنك الجزائر 2015 , ص 65 .

الشكل رقم (07) : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2001-2014.

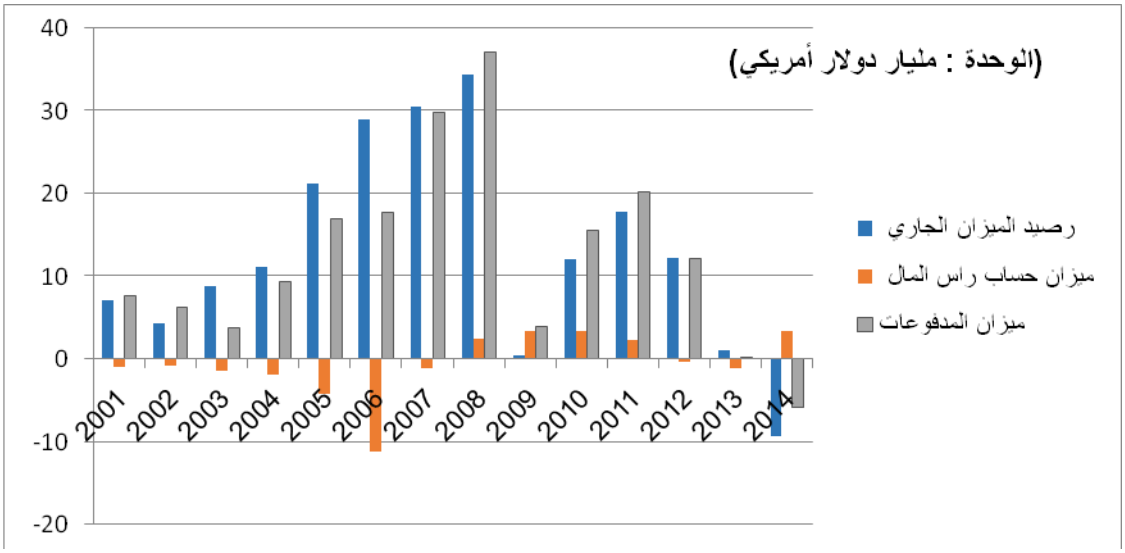

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق .

نلاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن ميزان المدفوعات سجل فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى سنة 2013 و هذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري و الذي تأثر بالارتفاع الجيد لأسعار

المحروقات , أما ميزان رأس المال قد سجل رصيد موجبا سنة 2008 و هذا ساعد كثيرا في تخفيف الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي , و سجل ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا قهريا ب 3.86 مليار دولار أمريكي بعد أن حقق سنة 2008 فائضا بقيمة 36.99 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) , ليعود إلى الارتفاع التدريجي بداية سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار أمريكي و هنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسة الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار أمريكي و تليه سنة 2014 التي سجل فيها الميزان عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار البترول و ارتفاع قيمة الواردات .

2/ الفترة من 2015 إلى 2018 .

يمكن تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2018 يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (25): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2018 .

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2015	2016	2017	2018*
ميزان المدفوعات	-14.39	-26.05	-21.76	-11.9

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :- عبد القادر روشو , راتول محمد , مرجع سبق ذكره , ص 113 .

- قانون المالية , ديسمبر 2017 .

* قيمة تقديرية .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل عجزا يقدر ب 14.39- مليار دولار سنة 2015 ليرتفع هذا العجز إلى 26.05- مليار دولار سنة 2016 أي بحوالي 12 مليار دولار , لينخفض سنة 2017 إلى 21.76- مليار دولار أي انخفاض في العجز ب 4 مليار دولار , ومن المتوقع أن ينخفض عجز ميزان المدفوعات الجزائري سنة 2018 إلى 11.9- مليار دولار .

خاتمة الفصل .

تعد السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة 2001-2014 سياسة مالية توسعية بحتة بغية تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة إثر انتعاش أسعار البترول بداية الألفية , غير أن ثمار هذه السياسة المنتهجة و التي ترجمت إلى جملة من البرامج و المخططات التنموية لم تكن في المستوى المطلوب بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي و بالخصوص في شقه الصناعي .

ومن ثم يمكن القول انه مقارنة بالموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج جد متواضعة , كون ان الجزائر ما زالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر , وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة , الأمر الذي يضعف من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهينة تقلبات أسعار النفط

الخاتمة العامة

الخاتمة العامــة .

تلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق الحكومي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت ، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي و من ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تعكس من خلاله ، و تبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس " الطلب يخلق العرض ".

و يعد تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه الجزائر و كل الدول من خلال تسطير جملة من السياسات و البرامج الخاصة للرفع و تحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات نمو تفوق معدلات تزايد سكانها . و من هنا فإن عملية الإنماء تتطلب إستراتيجيات و مجهودات كبيرة من القائمين بها في الجزائر، لأن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي بالدرجة الأولى تكمن في أن الجهاز الإنتاجي لا يتمتع بالمرونة الكافية ، فإن زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى و لن ينتج عنها إلا الزيادة في الواردات .

بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع و منها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2018 ، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية ، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات و التي تأتي بناء على النتائج والنقائص و الإختلالات التي جاء بها كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامجيين الخماسيين للتنمية ، وفي الأخير نأتي لإبراز الآفاق المكملة لموضوع الدراسة .

1- نتائــج الدراسة .

بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ، كما خلصنا إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات مبنية على النتائج المتوصل إليها نذكر :

- أهمية السياسة المالية كمحور من محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

- لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و ذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي ، أو من ناحية الوضع الاقتصادي .
- تقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام بضوابط و أحكام الإنفاق العام .
- أهم ما يميز النفقات العامة أنها في حالة توسع مستمر نتيجة عدة أسباب منها الأسباب الحقيقية وأخرى ظاهرية .
- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية .
- يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هيكلية قاعدية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .
- أداء الاقتصاد الوطني لا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ في السوق النفطية.
- لم تساهم النفقات العامة في ترقية الصادرات خارج المحروقات و تجنيب ميزان المدفوعات الهزات التي يتعرض لها جراء الأزمات المالية .
- غياب إستراتيجية قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي .
- غياب الرشادة في الإنفاق العام ، ما سبب تبديد المال العام .
- **الفرضية الأولى** : إن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي هي علاقة طردية بحيث أن الإنفاق العام يمثل إضافة هامة على الطلب الكلي ، و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما يؤثر إيجابا على الإنفاق الحكومي ، إذ أن زيادة معدلات النمو يقابلها زيادة في الطلب الكلي ، تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام ، لان عدم رفع الدولة لإنفاقها العام يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما قد يتسبب في أزمة انكماش اقتصادي
- **الفرضية الثانية** : يعمل الإنفاق العام بوجهيه في التأثير على التنمية الاقتصادية حيث يسمح الإنفاق الاستهلاكي على التعليم و الصحة بتأدية الأفراد لنشاطهم بكفاءة اكبر بحيث كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما ساهم في زيادة رفاهية المواطنين و زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ ، كما أن توجيهه الإنفاق العام نحو الاستثمارات العامة إما بتنفيذ الدولة للاستثمارات من خلال تدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو شكل إعانات استثمار أو عن طريق الإنفاق على البنية التحتية فهو يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

- **الفرضية الثالثة** : تأثير البرامج التنموية للفترة 2001-2019 على التنمية الاقتصادية في الجزائر محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة في حين يمثل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي و هو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط ، إلى جانب آلية الإنفاق العام في الجزائر محدودة كون أننا نفتقر إلى هيكل إنتاجي لاستيعاب الطلب المتزايد وكذا غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام ما يسمح بتسرب المال العام و بالتالي يضعف إنتاجية الإنفاق العام .

2- الاقتراحات.

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى مجموعة من الاقتراحات و التوصيات تبرز أهمها فيما يلي :

- ترشيد الإنفاق العام .
- وضع استراتيجيات قطاعية واضحة المعالم وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع .
- الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي و الصناعي لأنهما قطاعان منتجان .
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بهدف تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية .
- ينبغي انتهاج سياسة إنفاقية تهدف إلى رفع معدلات النمو و ذلك بالإنفاق على التعليم بصورة اكبر و ذلك لتكوين كوادر و إطارات تساهم من رفع هذه المعدلات .
- تحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية .
- الخروج من سياسة تنفيذ المشاريع ذات القيمة الإجمالية المرتفعة.
- العمل على الاستفادة من الخبرات و التجارب الأجنبية في مجال إدارة المال .

3- آفـاق الدراسـة .

و في الأخير يمكن اعتبار هذا البحث انطلاقة لدراسات و بحوث أخرى مستقبلية نقترح بعض المواضيع التالية :

- أهم الإصلاحات الاقتصادية التي تحافظ على استمرارية تحسن مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل نقص الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط .

قائمة المراجع

قــائمة المراجع :

❖ **أولا : قائمــة المراجع باللغة العربية .**

☒ **الكتب :**

1- أعمر يحياوي ، **مساهمة في دراسة المالية العامة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2005 .

2- بشار يزيد الوليد ، **التخطيط و التطوير الاقتصادي** ، دار الراية ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2008.

3- بن داود إبراهيم ، **الرقابة المالية على النفقات العامة** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر، 2009 .

4- حسين مصطفى حسين ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط5 ، 2006 .

5- خالد شحادة الخطيب ، أحمد زهير شامية ، **أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، ط3، 2007.

6- خبابة عبد الله ،**تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.

7- زغدود علي، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2008 .

8- زينب حسين عوض الله ، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1998 .

9- سعيد علي العبيدي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 .

10- سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات المالية العامة** ، منشورات الحبلي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 1998.

11- سوزي عدلي ناشد ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2006 .

12- طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2009 .

13- عادل أحمد حشيش ، **أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1996 .

14- عبد الرحمن يسرى ، **مقدمة في الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008.

15- فتحي أحمد ذياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان ، عمان ، الأردن ، ط1.

16- فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، ط1 ، 2006

17- كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسين لطيف كاظم الوبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء ،عمان، الأردن، ط1، 2013.

18- مجدي شهاب ، **أصول الاقتصاد العام – المالية العامة** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2004 .

19- محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2 ، 2005.

20- محرزي محمد عباس ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط4 ، 2010.

21- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،ط3، 2008.

22- محمد أحمد الدوري ، **التخلف الاقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 .

23- محمد الصغير يعلي ، يسرى أبو العلاء ، **المالية العامة** ، دار العلوم ، عنابة ، الجزائر ، 2003.

24- محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ط1 2007.

25- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليث ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2004.

26- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية،** جامعة الإسكندرية ، مصر، 2008.

27- محمد عبد العزيز وآخرون ، **التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،مصر ، 2007.

28- محمد عزيز ، محمد عبد الجليل ابو سنينة ، **مبادئ الاقتصاد** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط1، 2002

29- مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية،** دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007.

30- المرسي السيد حجازي ، **مبادئ الاقتصاد العام** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 .

31- نعمة الله نجيب إبراهيم ، **أسس علم الاقتصاد** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .

☒ **المقالات :**

1-بن عدة امحمد، **واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر (2001-2014) و متطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية** ، مجلة الاقتصاد والمالية ، جامعة غليزان ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2017.

2-حدة طويل و آخرون ، **تقييم سياسات التشغيل و البرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر(1990-2014)**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة سيدي بلعباس ، مارس 2018

3-حرواش محمد، **تحليل أثر التغير في معدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2013** ،مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة ،العدد الثالث .

4-دردوري لحسن، **فعالية السياسة النقدية في علاج ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة بسكرة ، العدد 11 ، ديسمبر 2016 .

5-روشو عبد القادر، راتول محمد ، **أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري 2001-2017** ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، جامعة بسكرة ، العدد 21 ، جوان 2017 .

6-زيتوني عمار و آخرون ، **نموذج التجارة الخارجية الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 28/27 ، نوفمبر 2012.

7-شريط عابد، ياسين بن الحاج جلول ، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية-البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا** ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة الشلف ، جوان 2013 .

8-طالب سومية شهيناز، محمد البشير دلبيق ، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة سيدي بلعباس ، 2018.

9-طالم علي ، فيلالي بومدين ،**إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الاقتصاد و التنمية ، جامعة المدية ، العدد 06 ، جوان 2016 .

10-لموتي محمد، **قياس أثر الإنفاق العمومي على البطالة في الجزائر (1990-2013)** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة ، العدد 13 ، ديسمبر 2015 .

11-مسعودي زكرياء، **تقييم تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري 2001-2016** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي ، العدد 06، جوان2017 .

12-ياسين عبد الله ، بلحاج فراجي ، **دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري2000-2015** ، مجلة مجاميع المعرفة ، جامعة وهران ، عدد أكتوبر 2017.

☒ **الرسائل الجامعية :**

1-إيمان بوعكاز ، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 2001-2011**، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2011 .

2-باشوش حميد ، **المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2011 .

3-بن زاوي هاجر ، **أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر2000-2016** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة المسيلة ، 2017.

4-بن نوار بومدين ، **النفقات العامة على التعليم – دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1980-2008)**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، جامعة تلمسان ، 2011.

5-بوحبل عزالدين، **المؤسسات المالية الدولية و إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية – دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، جامعة جيجل ، 2010.

6-بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العــام على النمو الاقتصادي – دراســة حالة الجزائر (2001-2009)**- ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ، جامعة الجزائر،2010 .

7-حاج محمد فطيمة ، **تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة سعيدة ، 2013 .

8-عبد اللاوي سمية، **دراسة تحليلية لسياسة التشغيل في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة الوادي ، 2015 .

9-عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجيستر،جامعة وهران ، 2016.

10-محمد الطيب ذهب ، **دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر – دراسة حالة الجزائر (2001-2014)** ، مذكرة ماستر أكاديمي ، جامعة الوادي ، 2015.

☒ **النصوص القانونية و الوثائق الرسمية :**

1- قانون المالية ، ديسمبر 2018 .

☒ **التقاريــر :**

1- تقرير بنك الجزائر ، سبتمبر 2017.

2- تقرير البنك الدولي، أكتوبر 2016 .

3- تقرير البنك الدولي ، افريل2017.

كانت و لا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبارها انها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف ، من هذا المنطلق و ضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد ، فرسمت لها العديد من السياسات ، المخططات و خصصت لها الموارد المالية و البشرية لتحقيق مختلف الطموحات .

الجزائر و لتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الموروث عن مختلف الأزمات الاقتصادية و الأمنية ، ركزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد، مع بداية الألفية الثالثة دعمت برامج الاستثمارات العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، ولكن في ظل هذه المخصصات المالية الضخمة هناك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها

الكلمات المفتاحية :التنمية الاقتصادية ، الإنفاق العمومي ، البرامج التنموية في الجزائر .

Résume :

L'Algérie dans ses efforts pour parvenir à un développement économique mise en place plusieurs stratégies de développement incorporés sous la forme de programmes de développement et de réforme des politiques pour fair face aux besoins croissants de la communauté , d'une part et l'amélioration des performances financier et garder la condition financière pour active le reste des moyens pour la croissance économique est l'objectif quelque soit , l'atmosphère et les conditions qui ont été formulés et mise en œuvre dans ses programmes et de lois, ou plusieurs variables et les indicateurs du développement économique y compris les dépenses publiques pour l'état qui est l'un des principaux outils d'intervention de l'état dans l'économie et la réalisation des objectifs économiques .

Mots-clés: la croissance économiques , dépenses publiques , les programmes de développement en Algérie .